JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY
مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

محل المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة في إطار استخدام الذكاء الاصطناعي "الإشكاليات المعاصرة والآفاق المستقبلية"

محمد بدوسي
كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين
الباحث المراسل: ma_badousi@pass.ps

Received: 22/5/2025. Revised: 29/1/2026. Accepted: 11/6/2026. Published: 30/06/2026
DIO: 10.35517/AAUP-2026.V12.2.13

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف إلى ماهية الذكاء الاصطناعي، والتميز بين قدراته والذكاء الإنساني، ومدى إمكانية الاعتراف به محلا للمسؤولية الجزائية بصورتها التقليدية الموجودة حاليا في القانون الجنائي، والبحث في بعض الإشكاليات الناجمة عن الاستخدامات السلبية له على صعيد القانون الجنائي، وكذلك التعرف إلى الجرائم التي قد تقع منه، وإيضاح نطاق المسؤولية الجنائية عنها، وطبيعة الجزاء الذي يتناسب وخصوصية هذه الجرائم، فاعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لجمع المعلومات من مصادر مختلفة، وتحليل العناصر التي تقوم عليها المسؤولية الجزائية، ووصف واقع هذه المشكلة بأبعادها المختلفة على الصعيد القانوني والفقهي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: أن فهم قدرات الذكاء الاصطناعي يشكل مسألة هامة في تحديد مكانته بوصفه موضوعا للمسؤولية الجنائية، كما أن إخضاع جرائم الذكاء الاصطناعي للمسؤولية الجنائية المباشرة بأحكامها التقليدية، تعد في الوقت الحالي فكرة غير قابلة للتطبيق؛ وذلك لارتباطها بعديد من النتائج المترتبة على صعيد إجراءات الملاحقة والعقوبة. كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد مكانة الذكاء الاصطناعي في القانون قبل الاعتراف به محلا للمسؤولية الجنائية، والتوسع في دائرة المسؤولية الجزائية للأطراف ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي، وفرض عقوبات مشددة على الجرائم المرتكبة باستخدام هذه التقنيات، وإجراء الأبحاث المتخصصة في علم النفس للتعرف إلى قدرات الذكاء الاصطناعي التي يمكن ـ بناء عليها ـ الاعتراف به محلا للمسؤولية الجنائية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، جرائم الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الجنائية، محل المسؤولية الجنائية، الشخصية القانونية.

1. المقدمة

أثار استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل واسع في حياة المجتمع عديدا من الإشكاليات القانونية؛ ففي الوقت الذي ما زال فيه المشرع في مختلف دول العالم يبحث عن الحلول القانونية لمواجهة الآثار السلبية التي نجمت عن استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، والتي كان من نتائجها انتشار الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، ظهر تحدٍ آخر وضع المشرع الجنائي أمام إشكاليات غير تقليدية، تمثلت في استخدام هذ الذكاء في ارتكاب الجريمة.

فالمشرع في الدول التي لم تحظ بمستوى متقدم على صعيد التطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي، لم يكن جاهزاً لمواجهة الآثار القانونية الناجمة عن هذا التطور، فخلت بعض الأنظمة القانونية من أي نصوص أو قوانين خاصة يمكن تطبيقها على العلاقات التي قد تنشأ عن استخدام هذه التقنيات لأغراض إجرامية.

وبهذا الصدد أشارت بعض الدراسات إلى أن واحدة من النتائج السلبية وغير المقصودة للطفرة الأخيرة في تطوير الذكاء الاصطناعي، هي الاستخدام المحتم لهذه التقنيات في ارتكاب الجريمة، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، استخدامه في ارتكاب الاحتيال الذي يستهدف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي (King, et al: 2020,p89)

كما أن تطور هذا الذكاء واتساع نطاق استخدامه قد يزيد من احتمال حدوث انتهاك القوانين، الأمر الذي يتطلب من المشرع التدخل لإجراء تعديل في التنظيم القانوني لهذا الاستخدام، مثل الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام القانوني، لاسيما إذا تبين في المستقبل أن الذكاء الاصطناعي قد تحول إلى مفكر يشبه الإنسان، له مشاعره وعواطفه، فالقوانين بهذه الحالة

سوف تحتاج إلى تعديل لتشمل دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجتمع، وهذا يتطلب من المشرع مراجعة الإطار القانوني الحالي لمواءمته مع الاحتياجات المتغيرة في المجتمع (Paulius: 2015, p37)

فمن أبرز التحديات التي نتجت عن استخدام الذكاء الاصطناعي على صعيد القانون الجنائي، موضوع المسؤولية الجنائية، فقواعد هذا القانون لاسيما الموضوعية منها، ارتبطت بالأصل بمبادئ وأحكام وضعت لتطبق على الجرائم التي تقع من جهات يعترف المشرع بمركز قانوني محدد لها. فطبقت أحكامها على الأنسان والشخص الاعتباري، كما ربط المشرع الجنائي قيامها بتحقق مجموعة من الشروط لابد من توافرها لدى مرتكب السلوك الإجرامي.

مشكلة البحث: أدى عدم تحديد المركز القانوني للذكاء الاصطناعي وغياب الإطار القانوني الناظم للمسؤولية الجنائية المترتبة عن استخدامه لأغراض إجرامية في بعض الدول، إلى ظهور عديد من التحديات أمام المشرع، تمثلت في كيفية مواجهة الأثار السلبية التي قد تنشأ في هذا المجال، وتحديد الجهة المسؤولة عن هذه الجرائم، لاسيما المسؤولية الجنائية بصورتها المباشرة. وعليه فيمكن طرح إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى إمكانية الاعتراف بالذكاء الاصطناعي محلا للمسؤولية الجنائية من منظور المبادئ العامة التي تحكم تطبيقها في القانون الجنائي الحالي؟

أسئلة البحث: في ضوء الإشكالية المطروحة للبحث، سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي ماهية الذكاء الاصطناعي؟
2. ماهي أهم قدرات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أخذها بالاعتبار في إقرار مسؤوليته الجنائية؟
3. ماهي أوجه الاختلاف بين قدرات الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري؟
4. ما مدى إمكانية منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية؟
5. هل يسهم الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في تحديد نطاق مسؤوليته الجنائية؟
6. ما هي جرائم الذكاء الاصطناعي وطبيعة الجزاء الذي يمكن فرضه عليها؟
7. ما هو الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية للجهات ذات العلاقة بجرائم الذكاء الاصطناعي؟

أهداف البحث:

1. التعرف إلى ماهية الذكاء الاصطناعي.
2. توضيح قدرات الذكاء الاصطناعي، لاسيما تلك التي يمكن أن يؤسس عليها قيام المسؤولية الجنائية.
3. التعرف إلى بعض أنواع الجرائم الناتجة عن الاستخدامات السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.
4. الوقوف على أهم الإشكاليات التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي على مستوى التشريع الجنائي.
5. التعرف إلى مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي مركزا قانونيا خاصا.
6. تحديد نطاق المسؤولية الجنائية عن الجرائم الواقعة من الذكاء الاصطناعي.
7. التعرف إلى طبيعة الجزاء الذي يمكن فرضه على جرائم الذكاء الاصطناعي.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تناوله واحدة من أهم القضايا القانونية المعاصرة، التي ظهرت نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض إجرامية، والمتعلقة بتحديد محل المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة في هذا المجال، والبحث في مدى إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية بمفهومها التقليدي على هذه الجرائم، إلى جانب التطرق إلى أهم التحديات التي تفرضها هذه الأنظمة على صعيد المسؤولية الجنائية، وتكمن اهمية الدراسة ـ كذلك ـ في تقديم تصور لتحديد نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي والإسهام في وضع إطار قانوني ناظم للعلاقات الناشئة عن استخدامه بشكل عام، وصولا إلى إيجاد تنظيم قانوني واضح للمسؤولية الجنائية عن الجرائم التي تقع حاليا، أو التي قد تقع مستقبلا باستخدام هذه التقنيات.

منهج البحث: انطلاقا من طبيعة الإشكاليات التي يثيرها موضوع الذكاء الاصطناعي على مستوى المسؤولية الجنائية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات من خلال الرجوع إلى مصادر ومراجع مختلفة، والاطلاع على الآراء الفقهية والدراسات التي بحثت في التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ونطاق المسؤولية الجنائية للأطراف ذات العلاقة بالجرائم التي تقع من هذه الأنظمة، وتحليل مختلف العناصر التي تقوم عليها، وكذلك وصف واقع هذه المشكلة بأبعادها المختلفة على الصعيد القانوني والفقهي، وذلك في سبيل تقديم توصيات ومقترحات عملية تسهم في تطوير الإطار القانوني في هذا المجال .

تقسيم البحث: لمعالجة الإشكاليات المطروحة سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية عن الجرائم ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي.

2. الدراسات السابقة

أ. دراسة (عثمان،2026): إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي:

تناولت هذه الدراسة بعض الإشكاليات القانونية المرتبطة بتطبيق أحكام المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي تقع باستخدام الذكاء الاصطناعي، إلى جانب التكييف القانوني لهذه الجرائم وتحديد المسؤولية عنها، فتم توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه، مع ذكر العناصر الأساسية للمسؤولية الجنائية.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: وجود قصور في أحكام المسؤولية الجنائية بصورتها التقليدية، وعدم إمكانية تطبيقها على جرائم الذكاء الاصطناعي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، منها: ضرورة قيام المشرع بإجراء تعديلات قانونية لمواجهة هذه الجرائم، إلى جانب فرض عقوبات تتناسب وخصوصية هذه الجرائم.

ب. دراسة (المالكي،2026): المسؤولية الجنائية عن جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي:

تناولت الدراسة التصنيف القانوني لجرائم الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية عنها، فوضحت الدراسة ماهية الذكاء الاصطناعي وأنواع جرائمه ومسؤولية الأطراف ذات العلاقة بهذه الجرائم.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها: المسؤولية عن جرائم الذكاء الاصطناعي يتطلب تحديد نطاق العلاقة بين المصنع والمستخدم والمبرمج والمالك.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات، كان من أهمها: العمل على سن تشريعات خاصة، تنظم استخدام هذه الأنظمة، وكذلك حصر أنواع الجرائم التي قد تقع منها.

ج. دراسة (الحمداني،2025): المسؤولية الجنائية الوطنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي:

تناولت الدراسة الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية عن الأفعال التي تقع نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي، مبينة أن هذا الأساس لايزال قائما على مبدأ الشرعية الجنائية، والإشكاليات المرتبطة في تطبيقه على هذه الأنظمة، وأوضحت الدراسة خصائص المسؤولية الجنائية ومدى إمكانية تطبيقها على الأفعال الإجرامية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فجوة تشريعية تتعلق بعدم وضع تعريف قانوني لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وعدم القدرة على حصر الأطراف المسؤولة عند وقوع جريمة أو ضرر من هذه الأنظمة. وتوصلت الدارسة إلى توصيات تتمحور حول أهمية تطوير منظومة قانونية حديثة، تستوعب المخاطر الجديدة، وتوفير حماية جنائية فّعالة منها.

د. دراسة (حسن،2023): واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي:

تناولت الدراسة الإشكاليات القانونية المتعلقة بمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي مركزا قانونيا مستقلا، فبحثت الدراسة بمجالات استخدام الذكاء الاصطناعي ومفهوم الشخصية القانونية، ومدى إمكانية الاعتراف بها لهذه الأنظمة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية مسألة تقتضيها الضرورة العملية، وذلك بسب تمتعه بخصائص تشابه الصفات البشرية، وأن مسألة منحها لا ترتبط بالصفة الإنسانية، وإنما يتم ذلك كلما دعت الضرورة العملية.

ومن أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة قيام المشرع بمنح الشخصية القانونية المستقلة لهذه الأنظمة، وتعديل الأنظمة القانونية بشكل يضمن حقوقها الكاملة.

هـ. دراسة (ادلبي،2023) المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي:

تناولت هذه الدراسة تحليل موقف المشرع على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ لإيجاد الحل القانوني الأمثل بالنسبة للمسؤولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، وكذلك التكييف القابل للتطبيق من الناحية القانونية والاجتهادات الفقهية والقضائية المقارنة، وبحثت هذه الدراسة بماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه، والإطار القانوني الناظم لأحكام المسؤولية الجنائية عن أفعاله، وتطرقت ـ كذلك ـ للمبادئ الأخلاقية التي تحكم هذه الأفعال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: بالرغم من التطور الذي وصل إليه الذكاء الاصطناعي، فإنه لم يحقق حتى الآن الاستقلال التام عن الإنسان، وبالتالي يتحمل المسؤولية الجنائية عن أعماله الإجرامية، الأطراف ذات العلاقة بها، وأن أي إقرار بمسؤوليتها مستقبلا يجب أن يكون بعد التأكد من ثبوت عناصر المسؤولية الجنائية، لاسيما الإدراك والتميز، وأن تكون هذه المسؤولية محدودة من خلال إيقاع جزاء يتناسب وطبيعتها.

وقد توصلت الدراسة إلى توصيات، كان من أبرزها: ضرورة العمل على تشخيص خطورة الجرائم الناجمة عن الاستخدامات السلبية للذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة هذه الجرائم، ومعالجة القصور في القوانين الوطنية والإقليمية الدولية لإيجاد إطار قانوني ناظم لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

3. ماهية الذكاء الاصطناعي

يشكل التعرف إلى ماهية الذكاء الاصطناعي نقطة البداية في إطار التنظيم القانوني لاستخدامه، ففهم هذا المصطلح يمكّن المشرع والفقه القانوني والباحثين في مختلف العلوم سواء القانونية أو غيرها من العلوم الاجتماعية، من الإلمام بحقيقة هذا الذكاء، وعليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ في الأول نتطرق فيه لتعريف الذكاء الاصطناعي وأنواعه، وفي المطلب الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن الذكاء البشري.

3.1 تعريف الذكاء الاصطناعي وأنواعه

قبل الخوض في موضوع المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة في إطار استخدام الذكاء الاصطناعي، لابد لنا في البداية من فهم ماهية هذه الذكاء، لكي نتمكن من استظهار القدرات التي يمتلكها، وبالتالي الحكم على مدى توافر الأساس الذي يمكن عليه بناء الإطار القانوني الخاص به، من حيث قيام المسؤولية الجنائية تجاهه. وعليه سنتناول في الفرع الأول أهم التعريفات التي وضعت للذكاء الاصطناعي، وفي الفرع الثاني نبين أهم أنواع الذكاء الاصطناعي.

3.1.1 تعريف الذكاء الاصطناعي:

وفي مستهل الحديث عن تعريف الذكاء الاصطناعي، فلا بدّ من الإشارة إلى مكوناته التي" تقوم على مفهومين، تم الجمع بينهما لتكوين مفهوم واحد، لكنهما من الناحية النظرية مفصولان عن بعضمها ويتطوران في بيئة لتكييف السلوك، ألا وهما: الذاكرة، ويمثلها التخزين، وهو شكل من أشكال الذكاء تسمى ـ أيضا ـ الذكاء السلبي .والاستدلال، وهو القدرة على التحليل مع إدراك العلاقات بين الأشياء والمفاهيم من أجل فهم الحقائق، ويكون ذلك عن طريق استعمال الذاكرة، والمنطق ووسائل أخرى مستسقاة من العلوم الرياضية"(في ابو علي،2024، ص19).

وأما من ناحية التعريفات التي وضعها المختصون للذكاء الاصطناعي، فقد تعددت، فظهر من خلالها عدم الاتفاق على مفهوم واحد محدد له، فانقسمت ما بين اتجاه يقوم على تعريفه من خلال مقارنته بالذكاء البشري، واتجاه أخر ركز في تعريفه على قدرة هذه الأنظمة على تحليل المشكلات وحلها. (p2 Kuklinska , 20211).

وفي هذا الصدد أشارت اللجنة الدائمة المعينة بقانون براءة الاختراع التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى وجود تباين في تعريفات الذكاء الاصطناعي، لكنها بالمقابل قدمت مفهوما له بوصفه نظاما يقوم على التعلم والشبكات العصبية، حيث تجمع هذه التكنولوجيا ما بين التعلم العميق والشبكات العصبية في أداء المهمات وحلها، بعد تزويدها بأمثلة لمدخلات ومخرجات دون برمجتها بشكل مباشر. (تقرير اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءة الاختراع التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية 2019، ص9-14).

وكما عرف بأنه عبارة عن مجموعة من الحلول التكنولوجية التي تسمح بمحاكاة الوظائف المعرفية البشرية والحصول على نتائج قابلة للمقارنة على الأقل، بنتائج النشاط الفكري للإنسان عند أداء مهام محددة، يشمل مجمع الحلول التكنولوجية البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، والبرمجيات، بما في ذلك تلك التي تستخدم أساليب التعلم الآلي لمعالجة البيانات والبحث عن الحلول. (Shchitova,2020,p618)

ويطلق جانب أخر من المختصين أحيانا على هذا الذكاء، مصطلح الذكاء الآلي، ويعرفه بالذكاء الذي يظهر قدرة الآلة أو أنظمة الكمبيوتر على أداء المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري، مثل الإدراك البصري، والتعرف إلى الكلام، واتخاذ القرار، والترجمة (Smyth,2019,p99-109)

ويتضح لنا من التعريفات السابقة أن الغاية الأساسية من وجود هذا الأنظمة، تتلخص في فهم العملية الذهنية الشائكة التي يقوم بها العقل البشري، من خلال مجموعة من القدرات، كالقدرة على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، و القدرة على التفكير والإدراك، والتعلم من الأخطاء، والخبرات السابقة. (كريم،2022، ص56)

وكما يري آخرون أن التعريفات الحديثة للذكاء الاصطناعي، تركز في تحديدها لمفهومه على المنطق بدلاً من ربطه بالإنسانية، فهي تتناول تعريفه من زاوية قدرة الأنظمة على التفكير بعقلانية، فهي ـ من وجه نظرهم ـ مدفوعة بالأهداف والأسباب، لتعمل الآلة بطريقة، يمكن وصفها بأنها موجهة نحو الهدف (Bonfim, 2022, p.24)

فالذكاء الاصطناعي يقوم على مجموعة من العناصر التي تظهر قدرته على القيام ببعض المهام التي يقوم بها العقل البشري، وعدم استقلالية هذه الأنظمة عن تدخل الإنسان الذي يعدّ الأساس في إدخال البيانات وغيرها من المعلومات. كما أن التعريفات السابقة تحصر مفهوم الذكاء الاصطناعي بالقدرة على القيام ببعض الإمكانيات العقلية لدى الإنسان، كالقدرة على التخطيط والتفكير والتعلم وبناء نوع من تصور المعرفة والتواصل باللغة الطبيعية.

ولكن في مقابل ذلك، هناك من يرى أنه بالرغم من وجود تباين في التعريفات التي وضعها الفقه والمختصون لهذا الذكاء، فإنها تتفق فيما بينها في جوانب كثيرة، لعل أهمها هو الكيفية التي تجعل هذه الأنظمة قادرة على محاكاة التفكير البشري، كما أن الهدف الأساسي من تطويرها، هو جعلها قادرة على الإدراك والتصرف كالإنسان (منظر،2024: ص59)

وبناء على ما تقدم، فيمكن اقتراح تعريف للذكاء الاصطناعي، بأنه عبارة عن تطبيقات حاسوبية ذكية تعتمد على التفكير الذاتي المتطور من أجل أداء وظائف معينة، أو تحقيق هدف معين، والتصرف بصورة مستقلة نسبيا عن التدخل البشري، وذلك من خلال البرمجة والتدريب، بناءً على بيانات ومعلومات يتم تزويدها بها سلفا. أو يمكن القول إنها عبارة عن أنظمة تمتلك بعض القدرات العقلية التي تشبه ـ إلى حد ما ـ الذكاء الإنساني، مثل القدرة على تلقي المعلومات ومعالجتها وغيرها من القدرات التي يتميز بها العقل البشري.

3.1.2 أنواع الذكاء الاصطناعي:

للتعرف إلى أنواع الذكاء الاصطناعي أهمية بالغة في فهم مدى التطور الذي يتميز به كل نوع، لاسيما فيما يتعلق في البحث في مدى اكتمال قدراتها على محاكاة القدرات البشرية، وبالتالي عمل مقاربة نستطيع من خلالها الحكم على هذه الأنظمة وقدرتها التي يمكن بناء عليها الإقرار بمسؤولية الجنائية أم لا، ونتيجة لذلك ظهر عديد من التصنيفات لهذه الأنواع، وضعت بناءً على معيار يقوم على درجة تعقيد هذه الأنظمة. وتوضيحا لهذا الأنواع، سنستعرضها على النحو الآتي:

1) الذكاء الاصطناعي المحدود أو الضعيف: وهو ذكاء تم تصميمه لحل مشكلة معينة أو مجموعة صغيرة نسبيًا من المشكلات. ومن الأمثلة على هذا النوع: " الآلة الحاسبة، والهاتف المحمول، ومحركات البحث في الإنترنت، والآلات في المصانع وفي الزراعة وغيرها"(ابو علي، 2025، ص24)
2) الذكاء الاصطناعي العام أو القوي: وهو في مستوى الذكاء البشري نفسه، وقادر على حل مجموعة واسعة من المشاكل، ويمتلك القدرة على تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، وتنفيذ مجموعة من المهام في سياقات مختلفة، لذا يجب أن يكون قادرًا على التعامل مع المشكلات والمواقف المختلفة التي توقعها المبرمجون .(Goertzel, 2014,p2) ومن الأمثلة على نماذجه في العصر الحالي:" السيارات ذاتية القيادة وروبوتات الدردشة الفورية وبرامج المساعدة الذاتية الشخصي وغيرها من النماذج (ادلبي ،2023، ص24)
3) الذكاء الاصطناعي الفائق: ذكاء تجاوز مستوى الذكاء الموجود عند الإنسان، وهو عبارة عن سيناريو مستقبلي قائم على الخيال العلمي، وهو المستوى الذي قد تصل معه هذه الأنظمة إلى درجة من الوعي الذاتي التام، ما يجعلها تتفوق على ذكاء البشر في كل شيء، وكذلك فهمه وتكوين آرائه واستنتاجاته الخاصة. (Aljaber ،& other 2022,p.55) وهو يعدّ مشروعا افتراضيا من الذكاء الاصطناعي، ولم يتم تصميم أي نموذج أو تطبيقه حتى الآن (أورده ابوعلي 2025، ص25)

وتأسيساً على ذلك، ومن خلال استعراض أنواع الذكاء الاصطناعي، يلاحظ أنه ذكاء لم يتجاوز ـ في أنواعه المختلفة وفي جميع مراحل تطوره ـ فكرة امتلاكه بعض القدرات العقلية التي يمتلكها الإنسان، ولم يتم تطويره بشكل تتطابق فيه مع قدرات الأنسان، لاسيما القدرات العاطفية، وقدرة الإدراك، وتقويم المواقف والظروف المختلفة، وإصدار الأحكام بشأنها.

3.2 خصائص الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن الذكاء البشري

تمت الإشارة في المطلب السابق إلى أن الذكاء الاصطناعي بأنواعه المختلفة، يتمتع بعديد من القدرات التي جعلت منه ـ إلى حد كبير ـ يشبه الذكاء الإنساني، الأمر الذي يصعب معه في بعض الأحيان الفصل بينهما بشكل دقيق، وفي محاولة لتوضيح هذا المسألة، سنتناول موضوع هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين، في الأول نبحث فيه بخصائص الذكاء الاصطناعي، وأما الثاني فنخصصه للتمييز بين قدرات الذكاء الاصطناعي والذكاء الإنساني.

3.2.1 خصائص الذكاء الاصطناعي:

تشكل خصائص الذكاء الاصطناعي محور الاهتمام من الناحية القانونية، لاسيما في القانون الجنائي، فيعد فهم حقيقتها عنصرا أساسيا في التعرف إلى قدراته بالمقارنة مع الذكاء الإنساني، وعليه سنستعرض أهمها لإبراز أوجه اختلافه عن الذكاء البشري على النحو الآتي:

1. القدرة على التعلم والتكيف: تظهر هذه القدرة من خلال دعم أنظمة الذكاء الاصطناعي بخوارزميات معقّدة، تعمل على تهيئة الإمكانيات لها للقيام بالتعلم والتكيف (الملا،2021: ص114).
2. إنتاج اللغات الطبيعية ومعالجتها: تتمثل في قدرة الذكاء الاصطناعي على التفاعل مع البشر، وفهم اللغة البشرية المكتوبة أو المنطوقة وتفسيرها وإنشائها.
3. التعرف إلى القياسات، فتستخدم البيانات الحيوية الخاصة بجسم الأنسان، التي يمكن إدخالها لنظام الذكاء الاصطناعي والتي تمكنه ـ فيما بعد ـ من فهمها بسهولة وبالتالي التعرف إليها (Sikender,2020: p170)
4. القدرة على تحليل البيانات الضخمة والمعقدة: وهي خاصية تمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من معالجة الكثير من البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد لإيجاد الأنماط والأفكار، وتحليلها للتنبؤ بالتطورات التي تطرأ عليها (بن عودة: 2022، ص،194)
5. القدرة على الاستدلال: وهي تتمثل في قدرة الذكاء الاصطناعي على محاولة اكتشاف شيء ما أو فكرة من خلال البيانات أو المعلومات أو المستندات التي يتم تزويده بها.
6. التعامل مع البيانات المتضاربة: وتظهر قدرة للذكاء الاصطناعي على معالجة بيانات يشوبها الخطأ أو التناقض. (عبد الوهاب،2023: ص683)
7. أتمتة العمليات: وهي القدرة على القيام بالأعمال الأساسية التي يستطيع الإنسان القيام بها عن طريق البرمجة وتطبيقات خاصة، يتم تعليمها آلية العمل من خلال مجموعة من العمليات المتتابعة (ادلبي:2023).

ويلاحظ من الخصائص السالفة الذكر أن الذكاء الاصطناعي يمتلك مجموعة من القدرات، تجعله يتميز بنوع من الاستقلالية، تمكنه من القيام بعديد من المهام الفكرية التي لا توجد عادة لدى الأشياء الأخرى، والتي قد يترتب عليها آثار عديد تتطلب إيجاد حلول قانونية لها، كما أن وصول هذه الأنظمة مرحلة متقدمة من التطور قد ينتج عنه ظهور علاقات جديدة مع الإنسان على مستوى التواصل النفسي والاجتماعي، الأمر الذي يستدعي وجود تنظيم قانوني لهذه العلاقة بما يشمل العلاقات السلبية الناشئة عنها، والمتمثلة بارتكاب أفعال تعد جرائم من الناحية القانونية.

كما أن الميزات التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي تجعل منه كيانا فريدا من نوعه مقارنة بالتقنيات الأخرى التي طورها الإنسان، وذلك لأنها تمتلك القدرة على التحكم الذاتي واتخاذ قرارات مستقلة لم يكن مخططا لها والتنبؤ بها من قبل مصمميها (Bonfim, 2022: p53).

فبالتمعن في هذه القدرات نلاحظ أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تقوم على برمجة أجهزة صممت لتحقيق أهداف معقدة، تعمل في البعد الرقمي على إدراك بيئتهم من خلال الحصول على البيانات وتفسيرها سواء منها المنظمة أو غير

المنظمة، التي تم جمعها للقيام بالتفكير والمعرفة، أو معالجة المعلومات وتحديد الإجراء الأفضل الذي يجب اتخاذه لتحقيق هدف محدد (Referenced in Bonfim, 2022: p.23-24)

فالخصائص التي تميز بها هذه الأنظمة، كالقدرة على التفكير والتعلم والتذكر والتخطيط، هي بالأصل قدرات توجد حصريًا عند الإنسان، فهي التي تجعل الذكاء الاصطناعي ـ إلى حد ما ـ يتشابه مع الذكاء البشري، وهي التي تؤهله للقيام بالمهام المطلوبة منها بعد إخضاعه لبرمجة خاصة.

ولكن بالرغم من القدرات المذكورة، فإن هذا الذكاء قد يرتبط أداؤه بعديد من السلبيات التي قد تقع بسبب اعتماده بالكامل على الخوارزميات والبرامج التي طورها المبرمج، وإمكانية قرصنة المعلومات السرية، وعدم قبول مثل هذا النظام، بسبب الافتقار إلى المنطق واحتمال وقوع الأخطاء في أثناء تطويره، لاسيما إذا كان المبرمجون هم من يدخل مثل هذه الأخطاء عند تشفير تطبيقات الأنظمة الذكية، فهناك احتمال الوصول إلى استنتاجات خاطئة. (منظر،2024: ص66).

كما أن القدرات التي تمتلكها هذه التقنيات، ومحاولات الإنسان الحثيثة لتطويرها إلى درجة تتشابه بها قدراتها مع قدرات البشر، فإنه لا يمكن الوصول بهذا الاتجاه الى درجة الاتقان الكامل لدرجة التطابق مع القدرات العقلية للإنسان، فهي مجرد آلات وأنظمة بلا روح ولا عواطف (Almazrouri, S. & Samudin, S. 2026,p1504).

والخلاصة أنه يمكن القول: إن فهم قدرات الذكاء الاصطناعي وخصائصه، لا سيما الذكاء الأكثر تطورا منه، يعد نقطة البداية في وضع إطار قانوني، تنظم من خلاله العلاقات المختلفة، التي تنشأ من جميع مجالات استخدامه، وبالتالي الإجابة عن الأسئلة الهامة المتعلقة بالمركز القانوني لهذه التقنية ومسؤوليته الجنائية عن الأفعال الضارة التي قد تقع منه، والتعرف إلى مدى إمكانية الاعتراف به فاعلا للجريمة، وبالتالي إقرار مسؤوليته الجنائية على غرار المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يرتكبها الشخص الطبيعي او المعنوي.

3.2.2 الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن الذكاء البشري:

يعرف الذكاء البشري بأنه الصفة العقلية التي تتكون من القدرة على التعلم من الخبرة، والتكيف مع المواقف الجديدة، وفهم المفاهيم المجردة والتعامل معها، واستخدام المعرفة للسيطرة على البيئة، ومع ذلك فإن السؤال حول الأساس الذي يحدد مفهوم الذكاء البشري على وجه التحديد، لازال محل جدال ونقاش، لاسيما بين الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي، هذا بالرغم من وجود إجماع على أن الذكاء يتكون من عمليات متعددة، وليس من قدرة واحدة. (Sternberg,2024)

وتبرز الأهمية في تحديد أوجه الاختلاف بين الذكاء الاصطناعي والبشري؛ بالإسهام ـ بشكل كبير ـ في محاولة فهم حقيقته بالمقارنة مع الذكاء الإنساني، وبالتالي القدرة على معالجة الإشكاليات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية عن الجرائم الناتجة عن استخدامه (دهشان، 2020، ص10)

وفي مجال مقارنة قدرات الذكاء الاصطناعي بالذكاء البشري، يوصف الأخير عموما بسمات خاصة، تجمع بين الصفات التي تظهر القدرات المتنوعة لدى الأنسان. وفي المقابل يقوم الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي على إمكانيات محدودة له، تتمثل بقدرته على التعلم والتفكير وحل المشكلات، والإدراك، وأخيرا استخدام اللغة. (Kumar:2025)

وهناك من يرى أنه بالرغم من امتلاك الذكاء الاصطناعي الكم الهائل من المخزون الكمي المعرفي التراكمي، الذي قد يفوق قدرة العقل البشري في مرحلة عمرية متوسطة من حياة الانسان، فإنه لا يزال عاجزاً عن امتلاك مقومات التحليل البشري للمفاهيم الفلسفية والاجتماعية المتضاربة، بما فيها تلك المتعلقة بالجدل الفلسفي والمحاجة القانونية. وعليه فهو ذكاء قائم بذاته ومستقل، لكنه غير عاقل "مدرك" وغير مكتمل (الخطيب،2020، ص 7)

وأما الذكاء البشري فـ"نجد أنه يعد الأساس لوجود الذكاء الاصطناعي، فالإنسان هو من اخترعه وطوره، ولعل أهم ما يميز هذا الذكاء بالمقارنة مع الذكاء البشري عدم خضوعه لأية مؤثرات خارجية، فالأوامر البرمجية لديه واضحة فيستطيع أن يفكر وينفذ، ولكن ليست كل الخيارات متاحة له مثل الأنسان؛ بسبب برمجته المحدودة، كما يملك الإنسان قدرات ينفرد بها، وهي القدرة على إكمال الشيء الناقص ومعالجة التشوهات، وهي ميزة تحتاج لبرمجيات معقدة." (دهشان،2020، ص10).

وفي هذا الصدد كتب عالم الرياضياتGain-Carlo Rota في معرض مقارنته لقدرة الذكاء الاصطناعي مقابل الذكاء البشري: "أن الذكاء الإنساني قادر على فهم المواقف التي يواجها، بينما حتى الأكثر تقدمًا منه اليوم ليس لديه بعد فهم مثل البشر لاسيما للمفاهيم التي نحاول تعليمهم إياها؛ هذا النقص قد يكون بسب القيود والموثوقية بالذكاء الاصطناعي الحديث" (p86) Mitchell, 2020,

فالذكاء الاصطناعي بحقيقته وجد لمحاكاة الذكاء البشري من حيث تحقيق الرؤى والأهداف، فهو عبارة عن ذكاء يقوم على الخوارزميات التي يمكن من خلالها أن يحاكي القدرات العقلية للبشر دون الوصول إلى مرحلة أن يكون مطابقا لها، هذا بمفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي تعنى بفهم سلوك الأنسان وتنظيمه، وبالتالي يحكمها دائما منطق عدم الدقة، على خلاف العلوم الطبيعية التي تجاوز فيها الذكاء الاصطناعي هذه الحيثية (الخطيب،2020، ص6)

وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أهم ما تم وضعه من المقاربات التي تظهر أبرز الاختلافات الرئيسية بين الذكاء البشري والاصطناعي، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. الذكاء البشري نتاج للتطور البيولوجي في مراحل نمو الإنسان، يتميز بالعواطف والوعي والتفاعل المعقد بين الشبكات العصبية، أما الذكاء الاصطناعي العام، فهو يعتمد على الخوارزميات والنماذج الحسابية.

2.التعلم والتكيف: يتعلم البشر من خلال الخبرات والعواطف والتفاعلات الاجتماعية، والتي تشكل فهمهم لعمليات اتخاذ القرار، أما الذكاء الاصطناعي فهو يحتاج تكرار هذه العمليات من خلال البيانات والخوارزميات، وهو التحدي الذي لا يزال دون حل.
3.الإبداع والحدس: يزدهر الذكاء البشري بالإبداع والحدس، وغالبًا ما يقفز في الفكر بشكل يصعب محاكته حسابيًا، بينما الاصطناعي يحتاج إلى تحقيق مستوى مماثل من حل المشكلات الإبداعية لمطابقة الذكاء البشري بشكل فعلي. (Goyar ,2024)

وفي مقابل ذلك هناك من يرى أن بعض أنواع الذكاء الاصطناعي، في الوقت الحالي، يمكن أن تتميز بالوعي، لكنه وعي محدود، بالمقارنة مع الوعي الإنساني، وأنه مجرد استقلالية محدودة، بحسب ما يضعه المبرمج، وبالتالي لم تصل بعد مرحلة الأنظمة الذكية الحرة مطلقا، التي تمتلك وعيا مماثلا للوعي لدى الإنسان (حسان،2023، ص123)

وبالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها أنظمة الذكاء الاصطناعي من قدرة إدراكية على محاكات الذكاء البشري، والذي يشكل بمجمله إدراكا تقنيا قائما على البرمجة المسبقة من البشر، فإن ذلك لا يجعله مؤهلا لأن يكون مسؤولية جنائيا، فهو ذكاء لا يمتلك الإرادة الحرة التي تعد من العناصر الجوهرية لقيام هذه المسؤولية (الدرويش،2023، ص7).

فالفرق بين الذكاء الاصطناعي والبشري يكمن في القدرة على استحداث النموذج، فالإنسان وحده قادر على الابتكار أو الاختراع، في حين أن الذكاء الاصطناعي هو تطبيق لنموذج سابق استحدثه عقل الإنسان، ويكمن الفرق ـ كذلك ـ في نوع الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها، فالإنسان قادر على استعمال أنواع مختلفة من العمليات الذهنية، بينما تقتصر العمليات التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي على استنتاجات محدودة طبقا لبرمجته الخاصة. (حسان ،2023، ص،124).

كما أن الذكاء الاصطناعي لا يفكر بالطريقة التي يفكر بها الإنسان ولا يمتلك الوعي الذاتي بالمعنى نفسه الموجود عند الأنسان، وهنا يكمن التحدي بأن الآلات لا تستطيع التفكير؛ فمفهوم الإنسان للوعي يظل غير معترف به إلى حد كبير ولا يمكن اكتشافه إلا ضمنيًا عبر الاستبطان، لهذا كيف يمكن إثبات ذلك على هذه الأنظمة؟ (Bonfim, 2022, p3)

وخلاصة القول في هذا الجانب أنه وبالرغم من القدرات العالية والاستقلالية التي يمتلكها الذكاء الاصطناعي فإنه يعتمد بالأصل على كثير من القدرات العقلية والمعرفية والمهارات الموجودة لدى الإنسان، فالقدرات الموجودة في هذه الأنظمة ترتبط بالكم الكبير من البيانات و المعلومات والمخزون المعرفي المتراكم الذي يزوده به المبرمج، والذي يمكن أن يتجاوز، في أحيان معينة، المخزون المعرفي للعقل الإنساني، لذلك يبقى عبارة عن ذكاء غير مكتمل؛ بمعنى أنه غير عاقل ومدرك لحقيقة الأفعال التي قد تصدر عنه، كما هو الحال بالنسبة للذكاء البشري.

4. المسؤولية الجنائية عن الجرائم ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي

من الناحية القانونية لا يمكن إخضاع شخص للمسؤولية الجنائية عن جريمة، إلا إذا توافرت في سلوكه الشروط التي حدد فيها المشرع الأساس الذي يبنى عليه الإقرار بقيامها تجاهه، وبالتالي إمكانية تحمل فاعلها تبعاتها القانونية، وعليه سيتناول هذا المبحث مطلبين: يتحدث الأول عن المسؤولية الجنائية وأساسها القانوني، ويتحدث الثاني عن محل المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة من أنظمة الذكاء الاصطناعي.

4.1 المسؤولية الجنائية وأساسها القانوني

تقع المسؤولية الجنائية عن الأفعال المجرمة في محور اهتمام القانون الجنائي، فتحكمها عديد من المبادئ والنظريات، وبالرغم من أهميتها فإن المشرع الجنائي في عديد من الدول لم يتطرق إلى تعريفها، واكتفى، في مواقع متفرقة في قانون العقوبات في النص، على بعض الأحكام التي تحدد أساسها القانوني، و أما على صعيد الفقه الجنائي، فقد ظهرت عديد من الاجتهادات لتعريف المسؤولية الجنائية، وعليه فسيتم تقسيم موضوع هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الأول تعريف المسؤولية في القانوني الجنائي، وأما الثاني فيخصص للبحث في الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية وأهميته في مجال الذكاء الاصطناعي.

4.1.1 تعريف المسؤولية في القانون الجنائي:

يقصد بالمسؤولية الجنائية الالتزام الذي يتحمل بموجبه من توافرت في سلوكه أركان الجريمة، الآثار القانونية المترتبة عليها، وهي تظهر بالجزاء الذي يقرره المشرع على الجاني سواء بصورة العقوبة أو التدابير الاحترازية، وهي على هذا النحو لا تعد ركنا من الأركان العامة للجريمة (المجالي،2012، ص411).

وتعرف ـ كذلك ـ بأنها عبارة عن العلاقة التي تنشأ بين الدولة والفرد مرتكب السلوك الإجرامي، فيلتزم الفرد بموجبها تجاه الدولة بالإجابة عن سلوكه المخالف لقواعد القانون الجنائي، وتحمل التبعات كافة، التي يقررها القانون نتيجة لذلك (الامام،2020، ص6).

كما تعرف بانها أهلية فاعل الجريمة، لتحمل نتائج فعله المخالف للقانون، وذلك بتطبيق الجزاء المقرر في القانون الجنائي، سواء كان بفرض العقوبة أو التدابير الاحترازية، وهي بذلك تشكل ردة فعل المجتمع تجاه الجريمة وفاعلها (الخوري، 2012، ص69).

ونلاحظ من خلال تحليل التعريفات السابقة التي وضعت للمسؤولية الجنائية، أنها تتفق على العناصر التي يجب أن تقوم عليها من الناحية القانونية، من حيث ارتباطها بشكل مباشر بوجود قدرات محددة لدى الإنسان حتى يسأل جزائيا، وكذلك في تحديد أثارها والتبعات القانونية التي قد تترتب على توافرها لدى مرتكب الجريمة.

كما أن هذه التعريفات تظهر لنا ـ كذلك ـ أن قيام المسؤولية الجنائية بحق أية جهة، يتطلب ابتداء" تحقق الركن الشرعي والتمثل بوجود نص التجريم، ووقوع سلوك مخالف لهذا النص، سواء أكان هذا السلوك إيجابيا أم اتخذ صورة السلوك السلبي بالامتناع عن القيام بفعل أوجبه المشرع، وكذلك المتطلبات الأساسية لقيام الركن المعنوي في الجرائم، المقصود الذي يقوم على علم الشخص وإراداته تجاه ارتكاب جريمة معينة وتحقيق نتيجتها، أو العناصر التي تتطلب قيام الجرائم غير المقصودة بالخطأ بصوره المختلفة.

وبناء على ما تقدم ومن خلال تحليل العناصر الجوهرية التي تضمنها تعريف المسؤولية الجنائية، فيمكن القول: إن البحث في مدى إمكانية إقرار المسؤولية الجنائية على الجرائم التي تقع من أنظمة الذكاء الاصطناعي، يتطلب منا البحث أولا في وجود العناصر الأساسية لهذه المسؤولية لدى هذه الأنظمة كما ظهر جليا في مفهومها، كون المشرع وضع أحكامها ليخاطب بها وتطبيقها عل الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

4.1.2 الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية وأهميته في مجال الذكاء الاصطناعي:

ترتبط المسؤولية الجنائية ارتباطا وثيقا بتحقيق أهداف قواعد القانون الجنائي بشقيها؛ القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية، ومواجهة الجاني وإخضاعه لأحكامها، وهذه المسؤولية لا تتحقق إلا بعد تطبيق أحكام هذا القانون، وعليه سنبحث في هذا الموضوع على النحو الآتي:

- **الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية:**

كان موضوع تحديد أساس المسؤولية الجنائية منذ القدم محل جدل ولازال حتى يومنا هذا موضوعا للاجتهاد والبحث، فظهرت عديد من المدارس والمذاهب التي وضعت عديدا من المبادئ حول الأسس التي يجب أن تقوم عليها مسؤولية مرتكب الجريمة.

ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الاتجاهات المختلفة لتحديد الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه المسؤولية الجنائية، فمنها من أسس لفكرة هذه المسؤولية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار، ومنها من استند على فكرة الجبرية، كما ظهر اتجاه آخر يؤسسها على فكرة تجمع بين حرية الاختيار والجبرية. (عبد الستار،1987، ص473).

وفي هذا الإطار سنركز في هذا الجزء من الدراسة على الأسس الحديثة للمسؤولية الجنائية والتي أجمعت عليها معظم التشريعات الجنائية دون الخوض بالخلفية التاريخية لها، وذلك بهدف التركيز على جوانب أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية ما قدمته النظريات والأبحاث والاجتهادات لفهم حقيقتها.

فالرأي الراجح لدى الفقه الجنائي الحديث في تحديد أساس المسؤولية الجنائية، يقوم على تبني مذهب حرية الاختيار مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة هامة أخرى، تتمثل في الخطورة الإجرامية الكامنة لدى المجرم، ومواجهتها بالتدابير الاحترازية المناسبة، هذا ما سار عليه المشرع في معظم التشريعات العربية والتشريعات المقارنة (ورد في محمود ،2020، ص224).

فمعيار قيام هذه المسؤولية يقوم على الأهلية العقلية والتي تعد العنصر الأول في الأسناد، وتقوم على الصحّة العقلية للشخص، أي خلوه من أي مرض عقلي يحول بينه وبين قدرة الإدراك، والنضج العقلي، التي تسمح للإنسان بإدراك التزاماته تجاه المجتمع، إلى إمكانية الخضوع للقانون، ويظهر ذلك في القدرة الإرادية للإنسان على التصرف دون إكراه يدفعه لارتكاب الجريمة (الشريف،2021، ص146).

فإسناد المسؤولية لا يتم إلا بعد الكشف عن العلاقة بين الجانب المادي والمعنوي ومرتكب الجريمة، وصولا إلى تحمله تبعات فعله، فمن ناحية الإسناد المادي يقوم على سبب وقوع النتيجة الإجرامية، فلا مسؤولية دون خطأ. واما الاسناد المعنوي الذي تكتمل به المسؤولية الجنائية وجوهره اتجاه إرادة الفاعل لحظة ارتكاب الجريمة، وذلك بربط سلوكه المادي بالقدرات الذهنية وصلاحيتها لديه (الملا،2021، ص،101).

فالمسؤولية الجنائية في جوهرها تقوم على فكرة تنطلق من أنه لا يمكن تحميل شخص ما المسؤولية الجنائية، وبالتالي إخضاعه للجزاء المناسب ما لم يتمكن من فهم عدم مشروعية سلوكه؛ بسبب عاهة معينة أو صغر السن أو غيره من موانع المسؤولية، فهي تؤسس على الإدراك والوعي، وهي العناصر والشروط التي يجب التحقق منها، وهذا الامر ينطبق عند من قررها على جرائم الذكاء الاصطناعي، فيجب البحث عن امتلاك هذه الأنظمة هذه القدرات، حتى يمكن بناء على ذلك الحكم من الناحية النظرية، بقيام مسؤوليتها الجنائية، فيمكن تلخيص هذه الشروط على النحو الآتي:

أ. الإدراك: ويقصد به الفهم والتميز؛ أي قدرة الإنسان على فهم حقيقية السلوك الصادر عنه، وطبيعته، وتوقعه للنتائج التي يمكن أن تترتب عليه، والتميز بين الفعل المباح والذي يحظر المشرع القيام به. (المجالي،2012، ص412).

ب. حرية الاختيار: وهي تشكل قدرة الإنسان من الناحية النفسية على توجيه سلوكه للقيام بعمل معين، أو الامتناع عن القيام به، وهي لا تقتصر على عدم وجود المانع المادي للقيام بهذا العمل أو الامتناع عنه، وإنما تشمل عدم وجود مانع أدبي كذلك (الحديثي، والزعبي،2010، ص265).

- **أهمية تحديد الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي:**

يكتسب تحديد الأساس القانوني الذي تقوم عليه المسؤولية الجنائية أهمية كبيرة؛ كونه يعد من الأمور الجوهرية التي لا غنى عنها، وعند قيام المشرع في وضع سياسته الجنائية لمكافحة الجريمة، فهو يضع الشروط الواجب توافرها لدى مرتكب السلوك الإجرامي لمساءلته جزائيا، كما يحدد ردة فعل المجتمع تجاه الجاني، من خلال اختيار شكل الجزاء المناسب وتطبيقه عليه (الإمام، 1982).

ومن ناحية اخرى يعد تحديد أساس المسؤولية عاملا هاما في تحديد نطاقها، فبيان الأساس القانوني والمنطقي والاجتماعي للمسؤولية يسهم في حصر الفئات التي يمكن مساءلتها جزائيا، إلى جانب التعرف إلى مقدار هذه المسؤولية من حيث تقسيمها إلى ثلاثة مستويات، تتدرج ما بين المسؤولية الكاملة في حال توافر جميع عناصرها، وانتفاؤها ـ كذلك ـ في الحالات التي لا يمكن مساءلتها إطلاقا في حال وجود مانع من موانعها، وأخيرا المسؤولية الناقصة (المجالي،2012، ص411).

وكما يرتبط تحديد هذا الأساس بالوظيفة الحمائية للقانون الجنائي، فمن أهم الوظائف التي يسعى المشرع لتحقيقها من خلال نصوص هذا القانون، هي حماية المجتمع من مخاطر الجريمة مهما كان مصدرها، فهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بوجود وسائل محددة لمساءلة كل من يرتكب سلوكا من شأنه المساس بأية مصلحة محمية، إلى جانب أن تحديد أساس المسؤولية يرتبط ارتباطا كليا بحماية مبدأ الشرعية الجزائية، الذي يعد جوهر الارتكاز في التجريم والعقاب.

أما في مجال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فتكمن أهمية تحديد أساس المسؤولية الجنائية من نواحي عدة، منها: الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بمدى توافر شروط قيامها عن الجرائم المرتكبة مباشرة منه أو بوساطته، والبحث في مدى إمكانية إخضاعه للمسؤولية الجنائية التقليدية في حال التوصل إلى أساس قانوني يجعل ذلك ممكنا في المستقبل.

ويرى البعض أن الإشكالية في تحديد أساس مسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تكمن في تحقق جميع أركان الجريمة، وإنما في ركنها المعنوي الذي يعد الأساس في قيامها، والذي يجب أن يتحقق بإحدى صوره العمد أو الخطأ، أما الركن المادي فلا يثير أي خلاف من ناحية توافره في جرائم الذكاء الاصطناعي على اعتداد أن هذا الركن يتحقق بماديته بوقوع الفعل وتحقق النتيجة الضارة (Almazrouri, S. & Samudin, S. 2026,p1506).

وبهذا الصدد يمكن إضافة إشكالية أخرى، وهي تعد واحدة من أهم التحديات التي تواجه مساءلة أنظمة الذكاء الاصطناعي عن الأفعال الضارة، وهي تتمثل في الركن الشرعي الذي يشكل وباقي الأركان البنيان القانوني لأية جريمة، فهذا الركن لا يمكن الجزم بتوافره دون نص قانون يحدد دائرة الأفعال المجرمة في هذا المجال، فهو يشكل الأساس في بدء الملاحقة الجنائية لمرتكب الجريمة، وبالتالي يعد عدم وجود نص يجرم الأفعال الضارة التي تقع من الذكاء الاصطناعي، سببا لعدم البحث في توافر الأركان الأخرى، وبالتالي عدم إمكانية مساءلة هذه الأنظمة، استنادا إلى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

وهكذا يتبين أن أساس المسؤولية الجنائية هو ارتكاب فعل يشتمل على جميع أركان الجريمة في القانون الجنائي، وهو بمنزلة المعيار الذي حدد فيه المشرع شرط الملاحقة الجنائية لأية جريمة بغض النظر عن فاعلها، لذا فلتحديد إمكانية تكليف الذكاء الاصطناعي بتحمل المسؤولية الجنائية، يتطلب حل مسألة هي في غاية الأهمية، ألا وهي تحديد ما إذا كانت هذه الأنظمة قادرة على ارتكاب أفعال خطرة على الإنسان والمجتمع من حيث المبدأ، وعندها يتم استخلاص استنتاجات حول الاعتراف أو عدم الاعتراف بالذكاء الاصطناعي بوصفه محلا للمسؤولية الجنائية.

4.2 محل المسؤولية الجنائية عن الجرائم ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي

إن إدراج الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق المسؤولية الجنائية، بمعنى أن يكون فاعلا للجريمة ومسؤولا عنها، يتطلب ـ قبل كل شيء ـ التعرف إلى قدرته على ارتكاب أفعال مجرمة من الناحية القانونية، فذلك يسهم في التوصل إلى نتائج مهمة، تحدد مدى إمكانية الاعتراف أو عدم الاعتراف به، بوصفه موضوعا للمسؤولية الجنائية. وعليه سيتم تناول هذا الموضوع في فرعين: يتناول الأول محل المسؤولية الجنائية في القانون الجنائي، ويتناول الثاني المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

4.2.1 محل المسؤولية في القانون الجنائي:

يقصد بمحل المسؤولية الجنائية، تحديد الجهة المسؤولة جزائيا من الناحية القانونية، فتحديد هذا المحل يترتب عليه مجموعة من الأثار القانونية المرتبطة بالملاحقة الجنائية، وهو يمنح الجهات المختصة صلاحية القيام بالإجراءات اللازمة لملاحقة الجاني، وصولا إلى إيقاع الجزاء المناسب وتنفيذه بحقه.

فمن الناحية القانونية لا يكفي اعتداد فعل ما جريمة بمجرد ارتكابه، أو النص على تجريمه، فإلى جانب ذلك فلا بدّ من أن يكون هذا الفعل صادرا عن إنسان حي، فالأحكام القانونية التي يصدرها المشرع لا يخاطب بها إلا من يدرك ماهيتها وحقيقتها، فالإنسان وحده هو من يمتلك القدرة على فهم هذه الأحكام، وهو بالتالي يعد المسؤول من الناحية القانونية عن الجريمة (إبراهيم،2005، ص166).

فبالاستناد إلى مبدأ شخصية المسؤولية الجزائية، يعد تحديد الجهة المسؤولة جزائيا من الأمور التي لا غنى عنها لتحقيق العدالة والالتزام بالمبادئ الخاصة بحقوق الإنسان، فالأصل العام أن الأنسان يعد محل التكليف في الالتزام بالقاعدة القانونية، فهو وحده من يوجه إليه الخطاب القانوني في عدم ارتكاب الجريمة.

ولكن، وفي ظل التطورات الحديثة التي شهدها القانون الجنائي على صعيد المسؤولية الجنائية، ذهب المشرع في معظم الدول إلى إدراج الشخص الاعتباري ضمن نظام المسؤولية الجنائية، ويترتب على وقوع هذه الجرائم من ممثله أو باسمه فرض بعض أنواع الجزاء التي تتناسب وطبيعته القانونية.

فتحديد محل المسؤولية الجنائية يرتبط بتوافر القدرة على ملاحقة مرتكب الجريمة جزائيا من خلال رفع الدعوى الجزائية عليه، وهذا يتطلب أن يكون الشخص مدركا وواعيا، وهو ما يطلق عليه بالأهلية الإجرائية التي تتمثل بمجوعة القدرات العقلية والبدنية حين رفع الدعوى، وبالتالي لا يجوز رفعها على شخص يفتقد هذه القدرات (ورد في ابو عفيفة،2011، ص179).

وأما فيما يتعلق بمسألة إسناد المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي، فنظرا لحداثة هذه الأنظمة وتطورها، لاسيما على صعيد التنظيم القانوني وغيابه في بعض الدول، فقد تصدى الفقه القانوني بالاجتهاد لهذه المسألة محاولا تحديد المسؤولية عن جرائم الذكاء الاصطناعي؛ فظهر نتيجة لذلك جدل فقهي تمثل في اتجاه يرفض ـ بشكل مطلق ـ فكرة إسناد المسؤولية الجنائية لهذه الأنظمة، واتجاه آخر مؤيد لهذه الفكرة، ولكن ضمن ضوابط وشروط معينة.

فاستنادا إلى متطلبات المسؤولية الجنائية، وشروطها، يرى البعض استبعاد الذكاء الاصطناعي من نطاق المسؤولية الجنائية؛ كونه غير قادرة على فهم حقيقة تصرفاته، والتمييز بين الصواب والخطأ، فحاله كحال الطفل غير المميز في معظم الأنظمة القانونية في العالم، فهي تقنيات لا تفهم عواقب أفعالها، حتى في الحالات التي تعد فيها هذه الأفعال جريمة، فالنية الجرمية غير متوافرة في سلوكها. (Melissaris,2023,p70-71).

ويسوّغ الاتجاه المعارض لهذه الفكرة أن هذه التقنيات عبارة عن آلات لا تمتلك الضمير والقدرات العقلية التي تمكنها من التمييز بين الخير والشر، فهي تعمل وفقا لتعليمات المبرمج ولا تملك الإرادة الحرة التي تستطيع بموجبها الاختيار، كما لا تجدي العقوبات التقليدية مع الطبيعة الخاصة لها، لذا يرى هذا الاتجاه ـ بالرغم من التطور الذي وصلت إليه هذه الأنظمة ـ أن تبقى احتمالات المسؤولية الجنائية عن أفعاله على المصنع أو المبرمج أو المستخدم، ويستبعد نهائيا مسؤولية الأنظمة نفسها. (عثمان، 2026، ص12).

وبالنسبة لمسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها، فهناك من يرى أنه، وبناء على التطور الذي وصلت إليه التكنلوجيا الحديثة، فلا يوجد ما يشير إلى إمكانية اعتداد الذكاء الاصطناعي بحد ذاته فاعلا للجريمة، فبالرغم من قدراته على محاكات الذكاء البشري، فمن غير المرجح أن تتمكن هذه الأنظمة، التي لم تصل إلى التطور الكافي، أن تعمل بمفردها، فالقرارات التي تتخذها لا تغدو كونها مسألة برمجة للخوارزميات الموجودة فيها بناء على طلب المستخدم، وبالتالي يرى هذا الجانب عدم إمكانية منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الأهلية القانونية (Laura, 2018, p890).

وأما من ناحية فرضية قيام المسؤولية الجنائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي عن الجرائم غير المقصودة، التي يرتكبها بنفسه، فيري البعض عدم إمكانية تطبيق هذه الفرضية، وذلك نظرا لأن الخطأ الذي يستوجب العقاب يرتبط وجوده بتوافر الإرادة الآثمة التي خالف بها إرادة المشرع ، كما أن هذه المسؤولية تتطلب وجود إدراك وتميز، لكي يتم تكييف فعلها بالخطأ المتمثل بالإهمال أو قلة الاحتراز وعدم مراعاة القوانين، وأمام غياب فكرة الإدراك الاصطناعي المستقل لهذه التقنيات، يغدو الحديث عن مسؤوليتها الجزائية مسألة مستبَعدة على الأقل في المدى المنظور، و يقترح هذا الاتجاه الرجوع إلى نظرية النائب الإنساني والفاعل المعنوي في تحديد المسؤولية عن هذه الجرائم(في النجار،2024، ص104-105).

وفي المقابل فهناك من يرى إمكانية إسناد القصد الجنائي إلى الذكاء الاصطناعي، هذا بالنسبة للأنظمة المستقلة إذا تم النظر في المشكلة من خلال اتباع نهج الآلة. ولكن قد يكون هذا الإسناد دون نتيجة، حين لن يخضعوا للملاحقة القضائية؛ لأنهم يفتقرون إلى الشخصية القانونية، وبالتالي فلا يمكن للقانون الجنائي أن يستوعب سلوكيات الآلات المستقلة (Tany ,2022, p53).

وأما الفقه الجنائي المعاصر، فهو على خلاف المذهب التقليدي، فقد نادى بضرورة تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على كيانات الذكاء الاصطناعي، وبفرض عقوبة تتناسب وطبيعته (Medjdoub,& Benaouda,,p72025). ويسوّغ هذا الاتجاه موقفه انطلاقاً من التطور المستمر لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ما يجعل توافر قدراتها على امتلاك الإدراك الصناعي، أمرا ممكنا، لاسيما في أنظمة الذكاء من نوع التعلم العميق، ولتطبيق ذلك وضعت بعض الشروط التي لابد من تحققها حتى يتم إسناد المسؤولية الجنائية لهذه الأنظمة، وهذه الشروط تكمن في وجود الخطورة الإجرامية لديها، والاعتراف بالشخصية القانونية لها، أسوة بالشخصية الاعتبارية، وكذلك وصولها إلى درجة من التطور، تمكنها من الوعي والإدراك الحسي والقدرة على اتخاذ القرار. (ورد في عثمان،2026، ص11-12).

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عديد من التحديات القانونية التي تواجه فكرة تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية التقليدية على جرائم الذكاء الاصطناعي، وهي تتمثل بعدم وجود إطار قانوني خاص، يمكن تطبيقه على هذه الجرائم، وعدم القدرة على تحديد فاعلها الحقيقي، إلى جانب صعوبة تتعلق بالركن الأساسي لقيام هذه المسؤولية، وهو الركن المعنوي الذي يشترطه المشرع سواء أكان بصورة القصد الجرمي أم الخطأ، وهذا لا يتوافر لدى الذكاء الاصطناعي، فهي أنظمة لا تمتلك إرادة أو نية جنائية، إلى جانب قصور الأدلة الرقمية و التقليدية في إثبات جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي قد يؤثر في القدرة لإثبات المسؤولية الجنائية أو نفيها (ورده في الحمداني،2025،ص338-339).

وعند النظر في احتمال إقرار المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، تبرز فكرة إمكانية منح هذه التقنيات الشخصية القانونية، على غرار الإنسان والشخص الاعتباري، فإسناد المسؤولية الجنائية لهذا الذكاء عن ارتكاب جريمة تقع

منه بشكل مباشر، يرتبط ارتباطا وثيقًا بمنحه مركزا قانونيا، تتحدد بناء عليه الآثار القانونية المتعلقة بإجراءات الملاحقة الجزائية وطبيعة الجزاء الذي يمكن فرضه، سواء أكان من حيث نوعه أم من حيث إجراءات تنفيذه ومكانه.

فالاعتراف بالشخصية القانونية أمر في غاية الأهمية، يجب أن يأخذه المشرع بعين الاعتبار، ففكرة الشخصية القانونية وإنْ كانت مرتبطة بفكرة الشخصية الإنسانية ابتداءً، فإنها ليست معلقةً بها انتهاءً، على أن يتم وضعها ضمن قواعد قانونية تراعي خصوصيته وطبيعته، دون أن تلقي عليه بالمسؤولية القانونية(الخطيب،2020،ص30).

وفي هذا الإطار يقدم الفقه القانوني ثلاث احتمالات حول أفاق منح الشخصية القانونية لهذه الأنظمة، الأول: يقوم على الاعتراف بشخصية قانونية لها شبيهة بالإنسان، والثاني: منحها شخصية قانونية على غرار الشخصية الاعتبارية، وأما الثالث، فيقوم على منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة(Bikeev,& et al,2019.p6).

وهناك من يرى إمكانية منح شخصية قانونية من نوع خاص لبعض أنواع الذكاء الاصطناعي، لاسيما تلك التي تمتلك القدرة على تلك التي قد يؤهلها مستقبَلا التمتع بالإدراك كالبشر، وهذه القدرة تجعلها تقترب من نموذج الجهات التي يعترف المشرع لها بالشخصية القانونية، وتغير من وصفها بالأشياء، فمنح الشخصية القانونية من حيث الأصل لا يرتبط بالإنسان فقط، فبعض التشريعات ـ على سبيل المثال ـ للحيوان، إلى جانب أن قدرة الإدراك والتمييز ليس المعيار الأساسي لمنحها، فالإنسان تثبت له هذه الشخصية من لحظة ولادته بالرغم من أنه لا يمتلك قدرة التمييز، ويثبت له جميع الحقوق ولا يتحمل أية التزامات مالية، ولا يمكن مساءلته جزائيا. (في النجار،2024، ص99-100).

ويرى الباحث أن الأخذ بأي احتمال من الاحتمالات السابقة، يترتب عليه الإقرار بتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بمجموعة الحقوق والالتزام بالواجبات التي يفرضها القانون، كما هو الحال لدى الأشخاص الأخرون في القانون. لذلك يتطلب الاعتراف بالذكاء الاصطناعي بوصفه محلا للمسؤولية الجنائية عن أفعاله، ابتداء بمنح مركز قانوني محدد، وهذا بحد ذاته يفرض على المشرع مراجعة النظام القانوني السائد في الدول، والعمل على تكييفه مع التطورات على صعيد استخدام الذكاء الاصطناعي والاحتياجات المتنوعة والمتغيرة داخل المجمع.

و تجدر الإشارة إلى وجود اتجاه أخر يعارض فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مسوّغا ذلك في عدم امتلاكها الذمة المالية المستقلة، فهي عبارة عن آلة لا تحتاج إلى الدخول في العلاقات القانونية والمالية مع أطراف أخرى، ويرى هذا الاتجاه أن منح الشخصية القانونية لهذه الأنظمة؛ بسب المسؤولية الجزائية عليه، قد يؤدي إلى إفلات الفاعل الحقيقي للجريمة أو أي طرف له علاقة بها كالمالك و المستخدم، أو جهة أخرى تسببت بوقعها، ويرجح تطبيق فكر الفاعل المعنوي للجريمة، إذا كانت هذه الجهات تقصده، ما يدفع باتجاه إسناد المسؤولية الجزائية كاملة إلى كل من تسبب عمدا في وقوعها(المالكي،2026،ص1613).

فالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لا يمكن مساواتها بالشخصية القانونية للإنسان أو الشخص الاعتباري، فالإنسان يتصرف على أساس مجموعة من العمليات العقلية، مسترشدًا بخبراته الذاتية المكتسبة، وكذلك الحال بالنسبة لتصرفات الشخص الاعتباري، التي يقف وراءها أفراد، لا يستطيع الإنسان من دون تعليماتهم القيام باي نشاط، أما الذكاء الاصطناعي فيتصرف بشكل مستقل، دون امتلاك وعي أو مشاعر (Bikeev,& et al,2019.p6).

ولتوضيح ذلك فالنموذج الذي يعتد به لقيام المسؤولية الجنائية يطبق على الإنسان المدرك الواعي، وهذا النموذج لم يوجه للذكاء الاصطناعي، وفي حال تطبيقه على الجرائم المرتكبة في هذا المجال، فإن انعدام الوعي أو الإرادة لهذه الأنظمة ينفيان عنها المسؤولية الجنائية، فهذه المسؤولية لا يمكن الإقرار بها إلا إذا ثبت أنها تمتلك هذه العناصر، كما أن إسناد المسؤولية الجنائية لها يشكل خرقا مباشرا لمبدأ الشرعية الجنائية، فنصوص قانون العقوبات بشقها الموضوعي يتم صياغتها لتخاطب الشخص الطبيعي والمعنوي، وبالتالي فلا يمكن إسنادها بشكل مباشرة للذكاء الاصطناعي(الشريف،2021،ص145-146).

وخلاصة القول في هذا الجانب أن المشرع الجنائي في الأنظمة القانونية المعاصرة، يعترف ـ فقط ـ بنوعين من الأشخاص القانونيين، وهما الشخص الطبيعي والمعنوي، فمركز هؤلاء الأشخاص يؤهلهم بموجب أحكام القانون الجنائي لأن يكونوا محلا للمساءلة الجنائية في حال ارتكاب أحدهم جريمة ما، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بتبعات هذه المسؤولية المتمثلة بنوع الجزاء الذي يمكن الحكم به على هؤلاء الأشخاص. وبالتالي لم يضع المشرع الجنائي في معظم الدول أية نصوص خاصة تتعلق بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أو ما يخص مسؤوليته الجنائية مباشرة. وبالتالي لا يمكن الاعتراف بالذكاء الاصطناعي محلا للمسؤولية دون تحديد مركز قانوني له، فهو كيان مجرد من الإرادة بمفهومها القانوني، التي تؤهله لاتخاذ قرار مستقل تجاه أفعاله، عدا ذلك فمن متطلبات المساءلة الجنائية توافر تمتع الشخص محل المسؤولية الجنائية بالأهلية الإجرائية.

4.2.2 المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

لا تقتصر المشكلة الأساسية في المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في تحديد الجاني الحقيقي لها، بل تتعدى ذلك لتشمل تحديد الجهة المسؤولة قانونا عن هذه الأفعال، وهذا يتطلب منا تعريف هذه الجرائم وتحديد الجهة التي يمكن مساءلتها عنها، وذلك على النحو التالي:

- **جرائم الذكاء الاصطناعي:**

يستخدم مصطلح "جرائم الذكاء الاصطناعي لتغطية الأداء المتعمد لنظام الذكاء الاصطناعي لأفعال من شأنها أن تشكل جريمة إذا قام بها البشر مع توافر الإرادة الجنائية، كما يستخدم هذا المصطلح للإشارة ـ على وجه التحديد ـ إلى جرائم

الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن اعتداد أي إنسان مسؤولاً عنها جنائيًا، وفقًا للمعايير المستخدمة حاليًا لإسناد المسؤولية الجنائية"(Nerantzi, & Sartor,2024, p2).

فقد أدى التطور المتسارع للتقنيات الحديثة التي تعتمد على أنماط متطورة من البرمجة الحديثة، إلى زيادة في الأنظمة الذكية وأكسبتها القدرة على التصرف واتخاذ القرارات بشكل مستقل عن مالكها وصانعها ومبرمجها، وهذا بدوره انعكس على ظهور أنماط متنوعة من الجرائم التي قد ترتكبها هذه الأطراف باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، منها الجرائم التي ترتكبها المركبات ذاتية القيادة والروبوتات الذكية، والطائرات المسيرة (ابو علي، 2025، ص50).

وفي تقرير خاص صادر عن الشرطة الأوربية عن التحديات الكبيرة التي قد تنشأ مستقبلا عن استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض إجرامية، أشار التقرير إلى خطورة استخدام الذكاء الاصطناعي لغايات إجرامية، فقد تسهل هذه الأنظمة مهمة الأشخاص الذين يسعون إلى ارتكاب الجرائم، كالهجوم على الأنظمة والشبكات أو أرسال رسائل تصيديه من خلال البريد الإلكتروني، وغيرها من الاستخدامات السلبية (Report Europol, 2019, p10)

كما أن قدرة الذكاء الاصطناعي على التصرف بحرية، قد تؤدي إلى وقوع بعض مظاهر السلوك الضارة، حتى لو كانت بشكل غير مقصود. فكلما زادت قدرة هذه الأنظمة على محاكاة القدرات العقلية للإنسان، زادت احتمالات قدرتهم على الاستجابة للبواعث الإجرامية، وبالتالي تتزايد استخداماتها لتحل مكان الإنسان، وهذا يترتب عليه المزيد من التواصل مع الأشخاص العاديين والأنظمة ذات الكفاءة المتزايدة التي قد تتسبب بارتكاب بعض الجرائم، فكل ذلك يشير إلى إمكانية البدء في ارتكاب الجرائم بشكل مستقل (Tany ,2022, p21).

ومن أمثلة الجرائم التي قد تقع نتيجة استخدام الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، جريمة القتل التي وقعت بسبب سيارة تعمل بالذكاء الاصطناعي، وتلخصت وقائع القضية في حادثة وقعت في عام 2018م، عندما اصطدمت سيارة ذاتية القيادة بسيدة كانت تقود دراجة فتسببت في وفاتها متأثرة بإصابتها بجراح خطيرة، وكانت تعمل هذه السيارة تحت إشراف بشري، لكن لم تتمكن من التعرف إلى حركة السيدة، ما تسبب في حدوث الجريمة (ورد في المالكي، 2026 ص،1605).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نماذج أخرى لبعض الجرائم التي قد ترتكبها أنظمة الذكاء الاصطناعي أو بوساطتها، والتي تشير بمجملها إلى ضرورة العمل على إيجاد حلول قانونية مستقبلية، تسهم في الوقاية ومكافحتها، ومن أبرزها: (إدلبي،2023، ص34-35):

1. انتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد والقرصنة الإلكترونية للبرامج والتصاميم.
2. التزييف العميق والتأثير في الرأي من خلال الحسابات الوهمية.
3. توظيف الذكاء الاصطناعي في أنشطة الإرهاب وغسل الأموال
4. إمكانية خداع الذكاء الاصطناعي عبر خلق عميل مزدوج بشكل سري.

كما أن هناك أنواعا أخرى من الجرائم قد ترتكب باستخدام الذكاء الاصطناعي، منها غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والفساد والاحتيال والاتجار بالأسلحة (الملا،2021، ص106-107).

وهناك من يحصر احتمالات وقوع جرائم الذكاء الاصطناعي في ثلاث حالات: يظهر في الأولى استخدامه وسيله لارتكاب الجريمة، وتبدو في الثانية المسؤولية التي تقع على المبرمج عندما تقع الجريمة بسبب البرمجة الخاطئة، ويتبين في الثالثة، عدم التحكم بالشكل الصحيح بهذه التقنية، مع التوقع ـ بشكل معقول ـ أنه قد يرتكب جريمة. وفي جميع هذه الاحتمالات، يمكن إسناد المسؤولية الجنائية إلى مستخدميها من البشر من خلال نظام القانون الجنائي القائم (Amishi,2021)

وأما من ناحية تصنيف الجرائم التي ترتكب في إطار استخدام الذكاء الاصطناعي، فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية، الأول: يشمل الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي بأحكامه التقليدية، وبالتالي يمكن تنظيمها من خلال هذ القانون، أما الثاني فيشمل الجرائم التي لم يتم تنظيمها بشكل كامل من خلال القوانين الجنائية القائمة، وأما النوع الأخير فهو يتضمن الجرائم التي لم يتم تنظيمها بالقانون الجنائي، ولم يضع المشرع قواعد خاصة لها، كون الأحكام التقليدية للمسؤولية لا يمكن تطبيقها على هذه الأفعال.

من هنا نلاحظ وجود بعض الأفعال التي قد تظهر في تصرف معين لأنظمة الذكاء الاصطناعي، تعكس خطورة كبيرة على المصالح المحمية قانونا وتشكل خطرا اجتماعيا، كم أن هذه الأفعال قد ينتج عنها ضرر بالعلاقات التي يحميها القانون الجنائي.

كما أن الانتشار الواسع لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي إلى زيادة الجرائم التي تقع في هذه المجالات، والتي ترتبط بطريقة أو باخري بهذه الأنظمة، الأمر الذي يترتب عليه سهولة ارتكاب هذه الجرائم، وصعوبة إثباتها وتحديد المسؤولية الجنائية عن هذه الجرائم نظرا لعدم وجود قواعد قانونية واضحة للتعامل مع هذه الحالات (الفلاسي،2021، ص2890-2891).

ويرى الباحث أنه بالرغم من صعوبة إيجاد اتجاه محدد لفرض المسؤولية الجنائية وإقرارها في إطار الاستخدام المتنوع للذكاء الاصطناعي وما ينتج عنه من إساءة استغلال، أو في تلك الحالات التي تقع فيها نتيجة جرمية بطريقة غير مقصودة منها، ويبقى لقواعد القانون الجنائي بصورتها التقليدية أهمية في معالجة الفراغ التشريعي في تنظيم هذه المسائل المستحدثة على صعيد القانون الجنائي، لاسيما فيم يتعلق في موضوع إقرار المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء

الاصطناعي ، فمن ناحية إساءة استخدام هذه الأنظمة لأغراض إجرامية، بوصفها وسيلة من أية جهة كانت، فإن المسؤولية تقع على عاتق مستخدمها، وذلك انطلاقا من أنها لا تغدو بهذه الحالة أكثر من كونها أداة لارتكاب الجريمة.

وفي الحالات الأخرى التي يثبت بها أن هذه الأنظمة تمتلك نوعا من القدرة، جعلتها ترتكب سلوك ما يعتبر جريمة يجب البحث عن مسؤولية الجهات ذات العلاقة بها كالمبرمج والمستخدم أو المصنع والبحث في وجود أي خلل غير مقصود أو مقصود أدى إلى وقوع النتيجة الضارة، استنادا إلى قواعد المسؤولية.

وبغض النظر عن مرحلة التطور الذي وصل له الذكاء الاصطناعي، والذي قد يصل لمستوى الذكاء الطبيعي أو يتجاوزه، فلا يمكن القول بأنه مسؤول عن تصرفاته، فالمسألة لا تتعلق بهذا الذكاء، وإنما تتعلق بالإدراك والوعي، فبالرغم من ذكائه الفائق فهو لم يصل إلى مرحلة الإدراك الانساني. وعليه فلا يمكن القول بإمكانية وجود مسؤولية قانونية على الآلة بحد ذاتها (الخطيب،2020، ص25-26).

نستنتج مما سبق، ومن تحليل الآراء المختلفة حول موضوع المسؤولية الجنائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، أن هذه الأنظمة من وجهة نظر قانونية لا تمتلك القدرات التي تؤهلها من الناحية القانونية للمساءلة الجنائية بشكل مستقل عن أي جريمة، بمعنى لا يمكن أن تكون محلا للمسؤولية الجنائية لافتقارها العناصر اللازمة كشرط لقيامها، لاسيما في الجانب المعنوي للجريمة التي تشكل بعناصرها رابطة نفسية لازمة للقرار بالمسؤولية الجناية، عدا ذلك فلا يمكن إسناد هذه المسؤولية الجنائية لهذه الأنظمة على غرار الشخصية الاعتبارية، كونها لا تمتلك المركز القانوني المحدد، فلا يعترف لها بالشخصية القانونية المستقلة التي تعد الأساس في أسناد المسؤولية القانونية.

- **الجهة المسؤولة عن الجرائم ذات العلاقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي:**

هناك عديد من التحديات المرتبطة بتحديد المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، تبدأ من تحديد الجهة المسؤولة عن هذه الجرائم، وكذلك نوع الجزاء المناسب الذي يمكن إقراره لهذه الجرائم وطبيعته، إلى جانب الظروف التي قد يقترن بها، ومسالة تفريد العقوبة، وتنفيذ الجزاء، لتحقيق أهدافه المتعلقة بالإصلاح والتأهيل وردع الجريمة، وتنفيذ أساليب المعاملة العقابية الحديثة. وأخيرا الجدوى من فرض هذا الجزاء على الذكاء الاصطناعي.

فالبناء القانوني للمسؤولية الجزائية يقوم على أساس العناصر التي تتكون منها هذه المسؤولية، إلى جانب الجزاء الذي قد يتحمله مرتكب الجريمة على سلوكه المخالف للقانون، فمجرد الإقرار بفرض المسؤولية الجزائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي، فلا بدّ من البحث في مسألة أخرى في غاية الأهمية والتي تعد جوهر المسؤولية الجنائية، ألا وهي الجزاء المناسب الذي يمكن تطبيقه على هذه الأنظمة.

فالجزاء الجنائي ـ بشكل عام ـ يعرف بانه عبارة عن ردة فعل المجتمع الذي أخلت الجريمة بأمنه ضد مرتكبها في حال ثبوت مسؤوليته عنها، فهو الأثر المترتب على وقوع الجريمة، ويفرض بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة مختصة. والجزاء الجنائي، له صورتان: العقوبة والتدابير الاحترازية (السراج،2018، ص117) ويتم اختياره بناء على شخصية الجاني من حيث قدرته على تحمل المسؤولية العقابية، فمناط الحكم في العقوبة يتمثل بتوافر أية صورة من صور القصد الجنائي، أما التدابير الاحترازية فيتم الأخذ بها في حال توافر الخطورة الإجرامية لدى الجاني، وقد يجتمع النطق بهما معا في حال اجتماع الخطورة الإجرامية والقصد الجنائي معا(المجالي،2012، ص439).

فالأصل في فرض العقوبة هو تحقق عناصر المسؤولية الجنائية بحق مرتكب الجريمة، فهي لا تفرض إلاّ على مرتكب الجريمة بناء على حكم قضائي، تحقيقا لأغراض معينة حددها القانون.

وللجزاء الجنائي مجموعة من المبادئ التي يجب على المشرع الالتزام بها عند إقراره لأية عقوبة، وهذه المبادئ نجملها على النحو التالي: (المجالي،2012، ص442-443).

1. قانونية الجزاء الجنائية، ومضمون هذا المبدأ أن المشرع هو من يقرر نوع الجزاء ويبيّن مقداره.
2. شخصية العقوبة، فالعقوبة لا تفرض إلاّ على من ارتكب الجريمة أو شارك بها.
3. قضائية العقوبة، فالقضاء هو الجهة المختصة بالحكم.
4. والمساواة في تقريرها، ويقصد عدم التميز بالعقوبة المقررة لأية اعتبارات مهما كان مصدرها.
5. تفريد الجزاء، ويقصد به اختيار الجزاء المناسب لمرتكب الجريمة وحسب ظروفه.

وإلى جانب المبادئ المتقدمة فيمكن إضافة مبادئ أخرى يجب أن تستند عليها فكرة الجزاء الجنائي، وهي أنه جزاء يفرض باسم المجتمع لأغراض الردع والإصلاح، وأن يكون جزاء عادلا (السراج،2018، ص118).

فالهدف الأساسي الذي يسعى المشرع إلى تحقيقه من وراء إقرار العقوبة، هو محاولة التأثير في سلوك مرتكبها، حتى يجعل منه سلوكا قويما ينسجم مستقبلا مع قواعد القانون، وهوما يطلق تحقيق الردع الخاص أو إعادة إصلاح الجاني ودمجه في المجتمع، والذي يأتي مكملا للردع العام الذي يتحقق ـ بشكل تلقائي ـ من العقوبة القائمة على الإيلام (سرور، 2002، ص245).

ونظرا لعدم توافر العناصر الأساسية للمسؤولية الجنائية لدى الذكاء الاصطناعي كما سبقت الإشارة إليه، وعدم الاعتراف به موضوعا مستقلا لها، فقد يتحملها أشخاص أخرون تربطهم علاقة بهذه الجرائم، كالمبرمج والمصنع والبائع والمستخدم المسؤولية؛ كون هذا الذكاء لا يمكن أن يصبح محلا كاملاً للمسؤولية الجنائية إلاّ بعد اعتراف القانون به، على هذا النحو.

كما أن فرض أي جزاء من صور الجزاء الموجودة حاليا في القانون الجنائي، لاسيما العقوبات البدنية والسالبة للحرية منها والمالية، يتطلب ابتداء التحقق من مدى إمكانية الحكم بها وتنفيذها. وهذا الأمر لا يمكن تطبيقه على جرائم الذكاء الاصطناعي.

فقواعد القانون الجنائي التي وضعت بالأصل للتعامل مع الإنسان بشكل أساسي، يواجه حاليا صعوبات مرتبطة بمسايرة هذا القانون للتطور الحاصل في التقنيات الحديثة التي تعمل بشكل مستقل عن الإنسان، وبالأخص تنظيم التطورات الحاصلة على صعيد أنظمة الذكاء الاصطناعي، فهذا القانون بالأصل نص على مسؤولية مشغل الآلة عن النتائج الإجرامية التي تقع منه (الفلاسي،2021، ص2837).

وهناك من يميز بين ثلاث احتمالات للمسؤولية الجزائية، التي يمكن إيقاعها على الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي تقع عن سوء صناعة تقنية الذكاء الاصطناعي، وكذلك مشغل هذه التقنية أو مبرمجها، وكذلك مسؤولية المالك لهذه التقنية، فمسؤولية المصنع تنتج عن العيوب التي تسبب الضرر جراء استخدام منتجه، وأما مسؤولية المشغل فهي المسؤولية القانونية لمشغل هذه التقنية؛ أي الشخص الذي استخدمه. وأخيرا مسؤولية الذكاء الاصطناعي نفسه في حال منحه الشخصية القانونية (Kuklińska, 2021 ,p9).

كما يرى البعض أن القواعد الجنائية بشقها الموضوعي، لاسيما منها الناظمة لأحكام المسؤولية الجنائية، فيمكن الأخذ بها في الظروف العادية التي ترتكب بها جرائم تتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي بوصفها أساسا لتحديد المسؤولية، على أن يفرض الجزاء في هذه الحالة على من له سلطة التحكم في هذه الأنظمة والقدرة عليها، على أن تنظم هذه الأحكام في إطار تشريع خاص يتلاءم مع التطورات الحاصلة في هذا المجال (كريم،2022، ص61).

وعليه فيمكن القول: إن أحكام المسؤولية الجنائية بصورتها التقليدية تبقى قائمة، ولكنها تسند إلى الأشخاص الذين يمتلكون القدرة على برمجة هذه الأنظمة أو التحكم بها، أو اتخاذ القرار تجاهها، وذلك استنادا إلى المبادئ العامة للمسؤولية، فاستخدام هذه التقنيات في ارتكاب الجريمة لا يعفي هذه الجهات من المسؤولية، طالما كانت طرفاً في الاستغلال المباشر لها في مخالفة قواعد القانون الجنائي، أو وقعت الجريمة بسبب الإهمال الجسيم من طرفها (أورده الحمداني،2025، ص338).

وكأثر للجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، فهناك بعض التدابير والعقوبات التي يمكن اتخاذها، سواء تجاه هذه الأنظمة نفسها، أو الجهات الأخرى المتسببة في الجريمة، فمن ناحية التدابير التي يمكن فرضها على الذكاء الاصطناعي: الحل و الإتلاف والمصادرة و الإيقاف، و إعادة التأهيل أو البرمجة، والتحقق من سلامتها، ومثال على ذلك سحب الرخصة عن السيارة ذاتية القيادة ومنعها من التجوال، وأما من ناحية مسؤولية الأطراف الأخرى، فهناك عديد من العقوبات التي يمكن فرضها، وتختلف تبعا لصور القصد الجرمي إن كان عمدا أو عن طريق الخطأ، فبالاحتمال الأول: تكون المسؤولية الجزائية كامله عن الجريمة كما حددها المشرع للجريمة، وفي الاحتمال الثاني: تتحمل هذه الأطراف تبعات إهمالها وتقصيرها في حالة توافر الخطأ غير المقصود من طرفها في إدارة هذه الأنظمة وبرمجتها، أو استخدامها. (المالكي،2026، ص16013-16014)

وخلاصة القول في هذا الجانب أن إقرار المسؤولية الجنائية المباشرة بشكلها الحالي على جرائم الذكاء الاصطناعي، قد يترب عليه كثير من العقبات، قد تنتج عن عدم جاهزية الأنظمة القانونية في معظم الدول لمواجهتها، تتمثل في كيفية القيام بإجراءات الملاحقة الجزائية، وتنفيذ الجزاء الذي يمكن فرضه بوصفه نتيجة أساسية لقيام هذه المسؤولية، الأمر الذي يحتم العمل على أجراء تعديلات جوهرية في نظام الإجراءات الجزائية التي تعد الأداة الرئيسية في هذه الملاحقة، فهذه الإجراءات تبدأ من لحظة البلاغ عن الجريمة، وتنتهي بدخول الدعوى حوزة المحكمة والفصل فيها وتنفيذ الحكم، وهذا ـ بدوره ـ يتطلب الاعتراف بالمسؤولية الجنائية المباشرة للذكاء الاصطناعي، وإجراء تطوير في عمل الجهات المختصة بالتحري والاستدلال، وهذا الوضع ينطبق على مرحلتي التحقيق الابتدائي والمحاكمة التي خصها المشرع بإجراءات وضمانات وجدت لحماية الإنسان.

لذلك فإن ملاءمة إجراءات الملاحقة تشكل مسألة هامة للقول بإمكانية إقرار المسؤولية الجنائية المباشرة للذكاء الاصطناعي، كما أن طبيعة قواعد الملاحقة تنطلق ـ أيضا ـ من كونها قواعد موضوعية نظمت أحكامها في القسم العام، ولا يمكن أن تأخذ سبيلها للتطبيق من دون وجود قواعد إجرائية واضحة، انطلاقا من فكرة التلازم في تطبيق قواعد القانون الجنائي بشكل عام.

كما أن سرعة التطور الذي قد يحدث مستقبلا على صعيد الاستخدام للذكاء الاصطناعي، أو على صعيد القدرات التي قد تصل إليها هذه الأنظمة في محاكاة القدرات الموجودة لدى البشر، فقد يسهم ـ بشكل أو بآخر ـ في تسهيل ارتكاب الجريمة واستغلالها المجرمين لها لأغراض إجرامية واتساع نطاقها لتشمل جميع مجالات الحياة التي تستخدم بها هذه التقنيات، وبالتالي زيادة خطورتها والأضرار الناجمة عنها، وعليه فيتطلب ذلك معالجة القصور في القانون الجنائي في هذا المجال من خلال تعديل العقوبات و فرض عقوبات رادعة في حال تم استخدام هذه الأنظمة في ارتكاب الجريمة.

وعليه، وتجنبا للوقوع في كثير من الإشكاليات التي قد تترتب على إقرار المسؤولية الجنائية المباشرة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، لاسيما في ظل عدم نضوج فهم هذه الأنظمة من الناحية القانونية، وكذلك لضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم التي قد تقع من هذه الأنظمة، فمن الضرورة استبعادها من المسألة الجنائية المباشرة؛ لأن في فرضها تبقي الجهات ذات العلاقة بها بمعزل عن المساءلة في كثير من الأحيان، الأمر الذي تترتب عليه نتائج سلبية على تحقيق العدالة،

وهي إفلات المجرم الحقيقي من المسؤولية الجنائية، وعليه يبقى حصر هذه المسؤولية في المبرمج والمستخدم والمالك هو الحل الأكثر واقعية من الناحية القانونية.

5. الخاتمة

إن قواعد المسؤولية الجنائية بمفهومها الحديث مرت بعديد من التجارب، وتطورت عبر مراحل مختلفة في القانون الجنائي، حتى تبلورت عناصرها الحالية، وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل على صعيد الذكاء الاصطناعي، وتنوع مجالات استخدامه في الحياة، وما قد ينجم ذلك من جرائم، تبرز مسألة إيجاد إطار قانوني ناظم لأحكام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مسألة في غاية الأهمية على صعيد مكافحة الجريمة بشكل عام، والجرائم التي تقع نتيجة السلبية للذكاء الاصطناعي بشكل خاص، ولكن هذا الأمر يتطلب التريث حتى اكتمال فهم مدى قدرة هذا الذكاء على ارتكاب الجريمة بشكل مباشر، وكذلك التحقق من توافر مقومات المسؤولية الجنائية التي حددها المشرع لدى مرتكب السلوك الإجرامي، لاسيما تلك المرتبطة بالقدرة على الإدراك والتميز وما يرتبط بها من أصول نفسية ذات علاقة بأهلية المساءلة الجنائية. وفي ختام هذا الدراسة التي بحثنا فيها موضوع محل المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة في إطار استخدام الذكاء الاصطناعي؛ الإشكاليات المعاصرة والآفاق المستقبلية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نستعرضها على النحو التالي:

6. النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

1. يعد التعرف إلى ماهية الذكاء الاصطناعي مسألة هامة للتوصل إلى وضع إطار قانوني، ينظم مختلف العلاقات الناشئة عن استخدامه، وما ينجم عن ذلك من جرائم في المستقبل.
2. إن استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجريمة وتحديد مسؤوليته الجنائية، تعد مسألة حديثة في النظام القانوني، وهي لم تحظ حتى الآن بالدراسات القانونية الكافية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهات متعارضة مختلفة في هذا الجانب، لاسيما على صعيد إجراءات الملاحقة والجزاء الجنائي.
3. يشكل فهم حقيقة قدرات الذكاء الاصطناعي مسألة جوهرية في تحديد إمكانية إدراجه ضمن الجهات الخاضعة للمسؤولية الجنائية، وتنظيم أحكامها في القانون الجنائي.
4. تتميز تقنيات الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص والقدرات، أكسبتها نوعا من الاستقلالية الذاتية، ومكنتها من القيام بعديد من المهام التي يقوم بها العقل الإنساني.
5. إن إقرار المسؤولية الجنائية عن الجرائم المحتمل وقوعها مباشرة من الذكاء الاصطناعي، يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على مقدار تأثيره في الإنسان وإدراكه لخطورة أفعاله.
6. يعد الاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديد مركز قانوني خاص بها، شرطا أساسيا لا بدّ من تحققه حتى يتم الإقرار بمسؤوليتها الجنائية.
7. يوجد اجماع بين فقهاء القانون على أن تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية بمفهومها الحالي على الجرائم التي تقع من الذكاء الاصطناعي، تعد فكرة غير قابلة للتطبيق؛ نظرا لارتباطها بعديد من الآثار القانونية، لاسيما على صعيد إجراءات الملاحقة والجزاء الجنائي.
8. قد يترتب على الإسناد المباشر للمسؤولية الجنائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، إفلات جهات أخرى ـ قد تستغل هذه التقنيات في ارتكاب الجريمة ـ من الملاحقة الجنائية.
9. نظرا لانتشار جرائم الذكاء الاصطناعي وسهولة ارتكابها، فإن فرض عقوبات مشددة على الجهات ذات العلاقة بها تتلاءم وخطورتها، يعد خطوة هامة على صعيد مكافحتها.
10. إن إسناد المسؤولية الجنائية للأطراف ذات العلاقة بجرائم الذكاء الاصطناعي، يعد الحل الأمثل لمواجهة هذه الجرائم.

6.2 التوصيات

1. مواءمة التشريعات الجنائية وتطويرها بما ينسجم مع التطور الحاصل في استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجريمة.
2. ضرورة الاعتراف بمركز قانوني محدد لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ما يسهم في وضع إطار قانوني يتضمن الأحكام الخاصة التي يمكن تطبيقها على الجرائم التي قد تقع منها.
3. التوسع في دائرة المسؤولية الجزائية للأطراف ذات العلاقة بجرائم الذكاء الاصطناعي؛ لتشمل المبرمج والمشغل والمستخدم.
4. العمل على فرض عقوبات مشددة على الأطراف ذات العلاقة بجرائم الذكاء الاصطناعي.

5. ضرورة وضع ضوابط ورقابة صارمة على المجالات الحيوية التي يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي لتجنب الأضرار والآثار الخطيرة التي قد تقع بواسطته أو بمباشرة منه.
6. إجراء الأبحاث والدراسات المتخصصة في علم النفس؛ لفهم حقيقة قدرات الذكاء الاصطناعي للتعرف إلى توافر الأساس القانوني لإسناد المسؤولية الجزائية له.
7. عقد دورات تدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي للجهات المختصة في تطبيق القانون وإنفاذه للتعريف بماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه والجرائم التي قد تقع منه.
8. الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاستخدامات الحيوية لأنظمة الذكاء الاصطناعي في حال إقرار أي جزاء على الجرائم المرتكبة، وذلك لتفادي الضرر الذي قد يلحق بهذه الخدمات.

الإقرارات:
–**تضارب المصالح:** يقر الباحث بأنه لا يوجد أي تضارب مصالح؛ مالي أو شخصي يؤثر في محتوى هذا البحث .
–**توافر البيانات :** البيانات المستخدمة والمحللة في هذا البحث متاحة لدى الباحثين، ويمكن توفيرها عند الطلب .
–**مصدر التمويل:** لم يتلق هذا البحث أي تمويل من أية جهة رسمية أو خاصة.

7. المصادر والمراجع

7.1 المراجع العربية

المالكي، س.(2026): المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية(52)
الحمداني، أ.(2025): المسؤولية الجنائية الوطنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة الجامعة العراقية، مج ((74) ع (8).
أبو علي، م.(2025): المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: القاهرة
النجار، س.(2024): المسؤولية الجزائية الناشئة عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق للدراسات القانونية(7)
السراج، ع.(2018): قانون العقوبات العام ج2، منشورات الجامعة السورية الافتراضية.
أبو عفيفة، ط.(2011): الوجيز في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع :عمان
المجالي، ن.(2012): شرح قانون العقوبات القسم العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
الحديثي، ف. الزعبي ،خ. (2010): الموسوعة الجنائية ج.1 شرح قانون العقوبات القسم العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
إبراهيم، أ.(2005): علم النفس الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
الدرويش، ت.(2023): المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية، مج(2022)
العدوان، م.(2021): المسؤولية الجنائية عن أفعال كيانات الذكاء الاصطناعي غير المشروعة، مجلة دراسات الشريعة والعلوم القانونية مج48(4)
الملا، م.(2021): الأبعاد التاريخية لتطور نظرية المسؤولية الجزائية وجدلية تطبيقها في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية واستشرافية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – السنة 10 – ملحق خاص – العدد 83 10 أبحاث المؤتمر السنوي 8 – الجزء 1
الأمام، ن.(2020): المسؤولية الجنائية وعناصرها، بحث غير منشور، كلية الحقوق، جامعة المنصورة القاهرة.
الفلاسي،ع.(2021): المسؤولية الجنائية عن الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، مج9.(8)
الخطيب، م.(2020): المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي إمكانية المساءلة: دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – السنة الثامنة عدد 1
الشريف، م.(2021): المسؤولية الجنائية للإنسان الآلة: دراسة تأصيلية مقارنة، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، م، 3،ع،ص140-159.
إدلبي.(2023): المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجيستير ،كلية القانون ، جامعة قطر.
إمام، م.(1982): أساس المسؤولية الجنائية في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية.
بن عودة، م.(2022): إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م 15 / العدد:1 ص.187- 205.
دهشان، ي.(2020): المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي. مجلة الشريعة والقانون، مج. 34، ع. 82، ص ص.100-144.
حسن، ح .(2023): واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين المجلد 35، العدد 102، الصفحة 103-248
محمود، ش.(2020): ضوابط مسؤولية الشخص المعنوي الجنائية عن جرائم الإعلام الإلكتروني، دراسة تحليلية مقارنة مجلة جامعة تكريت للحقوق لسنة (5) مجلد(5) رقم (1) جزء (1) (2020) ص: 273-319
منظر، س.(2024): قابلية التحكيم كوسيلة بديله لفض النزاعات، "الذكاء الاصطناعي نموذجا" مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 19 ،العدد (1)
سرور، م.(2002): القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة.

عثمان، حكيم.(2026)إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، مجلة الابعاد العلمية والإنسانية، مج(2)ع(1)
عبد الستار، ف .(1987): شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة.
عبد الوهاب، م.(2023): المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والعلوم البيئية، م2(2)
علي، ك .(2022): الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي ،مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة –ع(54)
خوري، ع.(2012): شرح قانون العقوبات، القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
وثيقة معلومات أساسية بشأن براءات الاختراع والتكنولوجيات (2019)، اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءة الاختراع التابعة للمنظمة العالمية للمكية الفكرية. https://www.wipo.int/tools/ar/gsearch.html#gsc.tab=0

7.2 رومنة المراجع العربية

al-Mālikī, S. (2026): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ‘an Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Majallat al-Buḥūth al-fiqhīyah wa-al-qānūnīyah(52)
al-Ḥamdānī, U. (2025): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah al-Waṭanīyah al-nāshi’ah ‘an istikhdām Tiqniyāt al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Majallat al-Jāmi‘ah al-‘Irāqīyah, Majj ((74) ‘A (8.(
-Abū ‘Alī, M. (2025): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ‘an aḍrār al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ : al-Qāhirah
al-Najjār, S. (2024): al-Mas’ūlīyah al-jazā’īyah al-nāshi’ah ‘an Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Majallat Jāmi‘at al-Imām Ja‘far alṣād lil-Dirāsāt al-qānūnīyah(7)
al-Sarrāj, ‘A. (2018): Qānūn al-‘uqūbāt al-‘āmm j2, Manshūrāt al-Jāmi‘ah al-Sūrīyah al-iftirāḍīyah.
Abū ‘Afīfah, Ṭ. (2011): al-Wajīz fī Qānūn al-ijrā’āt al-jazā’īyah al-Filasṭīnī, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘: ‘Ammān
al-Majālī, N. (2012): sharḥ Qānūn al-‘uqūbāt al-qism al-‘āmm, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān, al-Urdun.
al-Ḥadīthī, F. al-Zu‘bī, Kh (2010): al-Mawsū‘ah al-jinā’īyah J. 1 sharḥ Qānūn al-‘uqūbāt al-qism al-‘āmm, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān.
Ibrāhīm, U. (2005): ‘ilm al-nafs al-jinā’ī, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān.
al-Darwīsh, t. (2023): al-Mas’ūlīyah al-jazā’īyah ‘an Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah, Majj(2022)
-al-‘Adwān, M. (2021): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ‘an af‘āl kiyānāt al-dhakā’ alāṣṭnā‘y ghayr al-mashrū‘ah, Majallat Dirāsāt al-sharī‘ah wa-al-‘Ulūm al-qānūnīyah mj48(4)
al-Mullā, M. (2021): al-ab‘ād al-tārīkhīyah li-taṭawwur Naẓarīyat al-Mas’ūlīyah al-jazā’īyah wa-jadalīyat taṭbīqihā fī ‘aṣr al-dhakā’ alāṣṭnā‘y : dirāsah taḥlīlīyah wāstshrāfyh, Majallat Kullīyat al-qānūn al-Kuwaytīyah al-‘Ālamīyah – al-Sunnah 10 – mulḥaq khāṣṣ – al-‘adad 83 10 Abḥāth al-Mu’tamar al-Sanawī 8 – al-juz’ 1
al-Imām, N. (2020): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah wa-‘anāṣiruhā, baḥth ghayr manshūr, Kullīyat al-Ḥuqūq, Jāmi‘at al-Manṣūrah al-Qāhirah.
al-Fallāsī, ‘A. (2021): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ‘an al-jarā’im al-nātijah ‘an al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, al-Majallah al-qānūnīyah, mj9. (8)
al-Khaṭīb, M. (2020): al-Mas’ūlīyah al-madanīyah wa-al-dhakā’ alāṣṭnā‘y imkānīyat al-musā’alah : dirāsah taḥlīlīyah mu‘ammaqah li-qawā‘id al-Mas’ūlīyah al-madanīyah fī al-qānūn al-madanī al-Faransī, Majallat Kullīyat al-qānūn al-Kuwaytīyah al-‘Ālamīyah – al-Sunnah al-thāminah ‘adad 1
al-Sharīf, M. (2021): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ll’ns’ālh : dirāsah ta’ṣīlīyah muqāranah, al-Majallah al-‘Arabīyah li-‘Ulūm al-adillah al-jinā’īyah wa-al-ṭibb al-shar‘ī, M, 3.,
Idlibī, ‘A. (2023): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah al-nātijah ‘an a‘māl al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Risālat mājīstīr, Kullīyat al-qānūn, Jāmi‘at Qaṭar.
Imām, M. (1982): Asās al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah fī al-qānūn al-waḍ‘ī wa-al-sharī‘ah al-Islāmīyah, Risālat duktūrāh, Jāmi‘at al-Iskandarīyah.
ibn ‘Awdah, M. (2022) : Ishkālīyat taṭbīq Aḥkām al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ‘alá Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Majallat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, M 15 (1)
Dahshān, Y. (2020): al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah ‘an Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y. Majallat al-sharī‘ah wa-al-qānūn, Majj. 34, ‘A. 82, Ṣ Ṣ. 100-144.
Ḥasan, Ḥ. (2023): wāqi‘ al-shakhṣīyah al-qānūnīyah lldhkā’ alāṣṭnā‘y, Majallat Rūḥ al-qawānīn al-mujallad 35, al-‘adad 102, al-Ṣafḥah 103-248

-Maḥmūd, Sh. (2020): Ḍawābiṭ Mas'ūlīyat al-shakhṣ al-Ma'nawī al-jinā'īyah 'an Jarā'im al-A'lām al-iliktrūnī, dirāsah taḥlīlīyah muqāranah Majallat Jāmi'at Tikrīt lil-Ḥuqūq li-sanat (5) mujallad (5) raqm (1) Juz' (1) (2020) Ṣ : 273-319

munẓar, S. (2024): qāblyh al-taḥkīm ka-wasīlah bdylh li-faḍḍ al-nizā'āt, "al-dhakā' alāṣṭnā'y namūdhajan" Majallat Jāmi'at al-Khalīl lil-Buḥūth, mujallad 19, al-'adad(1)

Surūr, M. (2002): al-qānūn al-jinā'ī al-dustūrī, Dār al-Shurūq, al-Qāhirah.

'Uthmān, Ḥakīm. (2026) ishkālīyat taṭbīq aḥkām al-Mas'ūlīyah al-jinā'īyah 'an Jarā'im al-dhakā' alāṣṭnā'y, Majallat al-ab'ād al-'Ilmīyah al-Insānīyah, Majj (2) 'A(1)

'Abd al-Sattār, F. (1987): sharḥ Qānūn al-'uqūbāt al-qism al-'āmm, Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah, al-Qāhirah.

'Abd al-Wahhāb, M. (2023): al-Mas'ūlīyah al-jinā'īyah 'an Jarā'im al-dhakā' alāṣṭnā'y, Majallat al-qānūn wa-al-'Ulūm al-bī'īyah, m2(2)

'Alī, K. (2022): al-jawānib al-qānūnīyah lldhkā' alāṣṭnā'y, Majallat jīl al-Abḥāth al-qānūnīyah al-mu'ammaqah – 'A(54)

Khūrī, 'A. (2012): sharḥ Qānūn al-'uqūbāt, al-qism al-'āmm, Kullīyat al-Ḥuqūq, Jāmi'at al-Jazā'ir.

wathīqah ma'lūmāt asāsīyah bi-sha'n barā'āt al-ikhtirā' wa-al-tiknūlūjiyā (2019), al-Lajnah al-dā'imah al-ma'nīyah bi-Qānūn barā'at al-ikhtirā' al-tābi'ah lil-Munaẓẓamah al-'Ālamīyah llmkyh al-fikrīyah. https: / / www. wipo. int / tools / ar / gsearch. html # gsc. tab=0

7.3 المراجع الأجنبية

Agarwal, A. (2021). Analysing the possibility of imposing criminal liability on AI systems. Centre for Criminal Law Studies (Centre), National Law University, Jodhpur.

Aljaber, S., & Almushaili, T. (2022). Artificial Intelligence. International Journal of Research and Applications, 12(12), 52–57.

Almazrouri, S., Samudin, S., Samah, M., & Hanafi, H. (2026). Legal Challenges of Criminal Liability for Artificial Intelligence Crimes. International Journal of Advanced Research.

Anwar, W. (2023). Characteristics of Artificial Intelligence. Artificial Intelligence, Science and Technology.

Benaouda, N., & Medjdoub, S. (2025). Criminal Responsibility for Artificial Intelligence Crimes. Lex Localis – Journal of Local Self-Government, 23.(11)

Bertolini, A. (2020). Artificial Intelligence and Civil Liability. European Parliament's Committee on Legal Affairs.

Bikeev, I., Kabanov, P., Begishev, I., & Khisamova, Z. (2019). Criminological risks and legal aspects of artificial intelligence implementation.

Bonfim, T. (2022). Criminal liability of artificial intelligent machines: Eyeing into AI's mind (Master's thesis). Faculty of Law, Lund University.

European Commission. (2018). Communication from the Commission to the European Parliament, the European Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions on Artificial Intelligence for Europe. Brussels.

Goertzel, B. (2014). Artificial general intelligence: Concept, state of the art, and future prospects. Journal of Artificial General Intelligence, 5(1), 1.

Hallevy, G. (2018). Dangerous Robots – Artificial Intelligence vs. Human Intelligence.

King, T., Aggarwal, N., Taddeo, M., & Floridi, L. (2020). Artificial Intelligence Crime: An Interdisciplinary Analysis of Foreseeable Threats and Solutions.

Kuklinska, L. (2021). Establishing Liability for the Actions of Artificial Intelligence: Recommendations for the European Commission.

Kumar, A. (2025). AI vs Human Intelligence.

Laura, E. (2018). La responsabilité criminelle et l'intelligence artificielle: Quelques pistes de réflexion. Les Cahiers.

Melissaris. (2023). Artificial Intelligence, Criminal Acts, Criminal Responsibility.

Mitchell, M. (2020). Crashing the barrier of meaning in artificial intelligence. AI Magazine, 41(2), 86–92.

Nerantz, ..., & Sartor. (2024). Hard AI Crime: The Deterrence Turn. Oxford Journal of Legal Studies, XX, 1–29.

Paulius, J. (2015). Liability for damages caused by artificial intelligence. Computer Law & Security Review, 31(3), 376–389.
Piyush, G. (2024). Artificial General Intelligence (AGI) vs. Human Intelligence: A Comparative Insight.
Report Europol. (2019). Do Criminals Dream of Electric Sheep? How Technology Shapes the Future of Crime and Law Enforcement.
Shchitova, A. (2020). Definition of Artificial Intelligence for Legal Regulation. Advances in Economics, Business and Management Research, 156.
Sikender, M. (2021). Artificial Intelligence in Information Technology. International Journal of Innovations in Engineering Research and Technology, 7(6), 168–175.
Smyth, S. (2019). Can We Trust Artificial Intelligence in Criminal Law Enforcement? Canadian Journal of Law and Technology, 17(1), 99–109.
Sternberg, R. (2024). Human Intelligence. Encyclopaedia Britannica.

Subject of Criminal Responsibility for Crimes Committed in the Context of Usage AI "Contemporary Problems & Future Prospects"

Mohammad Badousi
Faculty of Law, Al-Istiqlal University, Palestine
Corresponding Author: ma_badousi@pass.ps

Received: 22/5/2025. Revised: 29/1/2026. Accepted: 11/6/2026. DIO:

Abstract
The study aimed to define artificial intelligence, distinguish between its capabilities and human intelligence, & assess the extent to which it can be held criminally liable under the traditional framework currently established in criminal law, as well as to identify some of the issues arising from the negative uses of artificial intelligence in the context of criminal law, the crimes that may be committed by such systems, and to clarify the scope of criminal liability for them and the nature of the punishment commensurate with the specific nature of these crimes, The study adopted a descriptive and analytical methodology to collect information from various sources, analyze the various elements upon which criminal liability is based, and describe the reality of this problem in its various dimensions at the legal and jurisprudential levels. The study concluded with a set of findings, the most notable of which was that understanding the capabilities of artificial intelligence is a crucial factor in determining its status as a subject of criminal liability. Furthermore, subjecting AI-related crimes to direct criminal liability under traditional provisions is currently considered an impractical idea, given its implications for prosecution procedures and sentencing. The study also recommended the need to define the legal status of artificial intelligence before recognizing it as a subject of criminal liability, to expand the scope of criminal liability for parties involved in artificial intelligence, to impose severe penalties for crimes committed using these technologies, and conducting specialized psychological research to identify the capabilities of artificial intelligence upon which its criminal liability can be determined.

Keywords: Artificial Intelligence, Criminal responsibility, Crimes of A.I. subject of criminal responsibility, legal personality.